الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: 171735080187

دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي

دراسة ميدانية جامعة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: علم الاجتماع **تخصص: تنظيم وعمل**

من إعداد: **إشراف الدكتور:**

عمرون فهمي مخلوف بومدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	صفة
أ/د بلقرمي سهام	المسيلة	رئيسا
أ/د مخلوف بومدين	المسيلة	مشرفا ومقررا
أ/د بن جعفر رمضان	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في سيرتي الدراسية،

مذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين

"العياشي" وأمي "غنية"

ولكل العائلة الكريمة،

إلى من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

شكر وعرفـــان

الحمد والشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني ويسر أمري بالقوة والعزم،

ثم إلى الدكتور الفاضل: "**مخلوف بومدين**" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وصبره وتواضعه وتوجيهه، وتصويب أخطائي كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة، وكافة أساتذة كلية دون استثناء.

مقدمـــــة

مقدمة:

لا شيء ثابت إلا التحول، مقولة تختزل بشكل مكثف تصورا عاما مفاده أن التغير بشكل عام هو سنة الله في الكون وأنه أمر محتوم وجب على الإنسان استيعاب أبعاده ومحاولة التلاؤم معه بما يحقق مصالحه. ومن يتأمل عالمنا اليوم يجد أن ثمة تغيرات هيكلية وتحولات جوهرية طرأت على العالم وحياة الناس ونظرتهم إلى الكون، وهي تحولات لم تقتصر على مجال دون آخر.

ولئن كان ميدان التعليم من أهم مجالات الفعل الإنساني لارتباطه ببناء العقل وصياغة الفكر والوجدان، فقد ناله ما نال المجالات الأخرى من تغير سواء على مستوى المضامين أو المقاربات والطرق التربوية والأساليب البيداغوجية، ذلك أنه لم يعد اليوم ثمة يد من الانخراط في العصر الراهن ومستجداته، لاسيما فيما يتعلق بالرقمنة أو بتكنولوجيا التعليم التي باتت حاجة ملحة بل وخيارا استراتيجيا فرضته التوجهات الحالية لجعل التعليم غير مرتبط بالزمان أو المكان، وكذا الحاجة إلى التعلم المرن أو التعلم الذاتي أو التعلم مدى الحياة، وهي أنماط لا يمكن تفعيلها إلا بالتعلم الرقمي، الذي من شأن اعتماده أن يوفر للعملية التعلُّمية عددا من الفرص والإمكانات.

الرقمنة أو تكنولوجيا التعليم أو التعليم الرقمي أو التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، كلها أسماء لوافد جديد على حقل التربية والتعليم، الذي ظل لردح من الزمن مؤطرا بطريقة تقليدية في التدريس، تقتضي التفاعل بين المؤسسة والطالب الجامعي حضوريا داخل الفضاء الجامعي أو عن بعد، هذا الوافد الجديد الذي فرض نفسه اليوم بوصفه خيارا تعليميا حديثا يعد من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة التعليمية الجامعية، إذ يعتبره كثيرون أحد أهم المداخل التي يمكن اعتمادها من تحسين جودة التكوين الجامعي والرفع من كفاءة هيئة التدريس مما ينعكس على جودة مخرجاتها، وذلك من خلال الاستفادة مما تتيحه التقنيات الرقمية الجديدة، من تطبيقات وبرمجيات وأدوات حديثة كفيلة بمساعدة الطالب الجامعي على استيعاب المقررات والبرامج التربوية والانخراط الفاعل في البحث العلمي وإثرائه، وهو الأمر الذي يمكنه من ضمان وتحقيق طموحه الدراسي والمهني بعد التخرج.

تنبع أهمية الرقمنة في التعليم العالي من المكانة التي صارت تحظى بها في مختلف مناحي الحياة العامة والدراسية والمهنية، ولهذا فقد سعينا إلى مقاربة الإشكالية المتعلقة بأثر الرقمنة على جودة مخرجات التعليم العالي، وما يقتضيه ذلك من حديث عن موضوع دراستنا الذي جاء لمعالجة هذه الدراسة الهامة، إذ قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى جانبين، جانب نظري والأخر تطبيقي على جامعة المسيلة نموذجا.

فمن ناحية الجانب النظري قسمناه الى ما يلي:

- **الفصل الأول:** وجاء تحت عنوان الإطار العام للدراسة، وتم من خلاله تناول الإشكالية، فرضيات الدراسة، أهداف وأهمية الدراسة، بالإضافة الى الدراسات السابقة وتحديد مصطلحات الدراسة.
- **الفصل الثاني:** وجاء بعنوان الرقمنة، وتم من خلالها معالجة المتغير المستقل للدراسة من خلال مبحثين، جاء الأول بعنوان ماهية الرقمنة تطرقنا من خلاله الى (مفهوم الرقمنة والتعليم الرقمي، أهداف الرقمنة، أهمية الرقمنة)، أما عن المبحث الثاني جاء تحت عنوان الاعتماد على رقمنة العملية التعلمية، أنواعها ومزاياها وعيوبها، تناولنا فيه (متطلبات الرقمنة وأسباب الاعتماد عليه، خصائص الرقمنة والتعليم الرقمي، مزايا تطبيق الرقمنة التعليمة والمشاكل التي تواجهها).
- **الفصل الثالث:** وجاء لمعالجة المتغير التابع لموضوع دراستنا، المعنون بجودة مخرجات التعليم العالي، وهو الأخر تضمن على مبحثين اثنين، جاء الأول بعنوان الجودة وجودة المخرجات، وتم من خلاله معالجة كل من (السياق التاريخي لتطور مفهوم الجودة، مفهوم جودة مخرجات التعليم العالي، أنواع الجودة والبيئة الخارجية للجودة)، أما فيما يخص المبحث الثاني بعنوان أهداف ومعايير جودة التعليم العالي، وتناول هو الأخر كل من (أهداف جودة مخرجات التعليم العالي، أهداف ضمان جودة مخرجات التعليم العالي، ضمان الجودة في التعليم العالي بين معايير الرقابة الداخلية والخارجية ومعايير التصنيف).

أما من ناحية الجانب الميداني جاء في خضمه الفصل الرابع تحت عنوان الإجراءات الميدانية للدراسة، وتم تقسيمه الى مبحثين، جاء المبحث الأول بعنوان منهجية البحث وتعريف بميدان الدراسة، تم التطرق من خلاله الى الإجراءات الميدانية للدراسة، بالإضافة الى التعريف بميدان الدراسة جامعة المسيلة، بالإضافة الى الهيكل التنظيمي للجامعة.

أما المبحث الثاني جاء بخصوص تحليل وتفسير البيانات والنتائج، تطرقنا من خلاله الى دور الرقمنة في قطاع التعليم العالي، بالإضافة الى تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضيات، وصولا الى الاستنتاج العام للدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولا: الإشكالية

كانت الجامعة ولا تزال من أهم المؤسسات في المجتمع، فهي تمثل نقطة جذب علمي ومصدر إشعاع معرفي تنطلق منه أغلب الأفكار والآراء التي تؤثر في محيطها الاجتماعي. بيد أن الثبات على أسلوب أو نمط واحد في التعليم ولفترة زمنية طويلة رغم تغير أحوال الأمم والشعوب بات أمرا غير مبرر. ولا يتلاءم مع واقع عصر المعلومات الذي شهد تطور كبير ومتسارع في تقنية المعلومات والاتصالات والاستخدام المتزايد للشبكة العنكبوتية في التعليم.

إذ ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في منظومة التعليم العالي لتتلاءم مع التغيرات التي فرضتها البيئة التكنولوجية، التحول من المدخل التقليدي للتعليم وجها لوجه إلى المدخل الابتكاري للتعليم بتوظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة والإنترنت في عملية التعليم بظهور ما يسمى بالتعليم الإلكتروني (الرقمنة)، ويعد هذا الأخير هدفاً تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي لتبنيه وتجسيده على أرض الواقع لضمان جودة مخرجات التعليم العالي وتلبية احتياجات أكبر شريحة ممكنة من الطلبة في الزمان والمكان المناسبين.

كما أن موضوع الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حديث الساعة وذلك نتيجة التحولات الرقمية التي شهدها العالم في جميع المجالات، وخاصة قطاع التعليم العالي وجودة مخرجاتها، فكان لزاما على الجامعات الجزائرية تبني هذه السياسة لتسيير قطاعاتها وذلك بالاعتماد على وسائل وتقنيات تسهل في التفاعل بين الأستاذ والطالب الجامعي بغية إحداث جودة علمية من خلال مخرجاتها واستمرارية التعليم.

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي ربما لها العديد من الفوائد خاصة على مستوى جودة المخرجات، حيث تمنح الطالب الفرصة على تجاوز العديد من المشكلات التي كان يعاني منها في السابق ويستغلها في الجانب الايجابي لها مما ينعكس على فعاليته وجودته، لذلك تزايدت الحاجة إلى التحول الرقمي في الجامعات، لتحقيق مجتمع المعرفة نظرا للدور الذي يؤديه هذا التحول في تحقيق الجودة وإحداث نقلة نوعية في الهداف التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها.

من خلال ما سبق دفعنا موضوع دراستنا هذه إلى التعرف على **دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي، دراسة ميدانية بجامعة المسيلة**، إذ جاء سؤال الانطلاق لإشكالية الدراسة كالتالي:

فيما يتمثل دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما دور الرقمنة في مؤسسة التعليم العالي بجامعة المسيلة؟
- ما هودور التكنولوجية الرقمية لدى طالب جامعة المسيلة؟

ثانيا: الفرضيات

1. الفرضية الرئيسية:

- للرقمنة دور في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة.

2. الفرضيات الفرعية:

- للرقمنة دور في كليات وإدارات جامعة المسيلة.
- لتكنولوجية الرقمية دور في الرفع من درجة كفاءة ومستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة بالمسيلة.

ثالثا: أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي المتوخى من هذه الدراسة، هو محاولة الوصول إلى الدور الفعال التي تلعبه الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي، وتحقيق التوافق النوعي بين هذه المخرجات ومتطلبات الوظائف فيما بعد التخرج في سوق الشغل، مما يؤدي إلى ربط التعليم العالي بالتشغيل والتوظيف، وهذا سيؤدي بدوره إلى تعميق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المستفيدة من هذه المخرجات من خلال الدور الفعال للرقمنة وتكنولوجية الحديثة وما تقدمه للطالب، بحكم أن مؤسسات التوظيف هيا الأخرى باتت اليوم تعمل وفق برامج رقمنة متطورة، لذا يهمها بدرجة كبيرة جودة مخرجات التعليم العالي، ولأنها معنِية بتوظيفها والاستفادة من إمكانياتها وكفاءات مخرجاتها، مما سيؤدي في أخر المطاف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

إن التطور التكنولوجي الذي مس مختلف المجالات ألزم المؤسسات والهيئات على تبني الرقمنة كأسلوب وآلية لتطوير الخدمات المقدمة، وتستمد هذه الورقة البحثية أهميتها من النقاط التالية:

- اعتماد مختلف المؤسسات اليوم خاصة المؤسسات الجامعية على الرقمنة لدقة وسرعة الخدمات المقدمة وبأقل التكاليف.
- أظهرت أزمة كوفيد 19 الحاجة الملحة إلى اعتماد الرقمنة كوسيلة لتقديم الخدمات كمنصة المودل؛

- التطور التكنولوجي الذي مس كل دول العالم وأصبح معيارا للحكم على تقدمها وتطورها؛
- دور خريجي جامعة المسيلة في تميز الجامعة وتفوقها، والارتقاء بها إلى مصافي الجامعات المصنفة عالميا.
- تلبية احتياجات ورغبات الطالب من خلال تقديم خدمات ذات جودة تتميز بالكفاءة والفعالية.

خامسا: الدراسات السابقة

1. دراسة طوايبية جليلة: دراسة بعنوان: "دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، دراسة تطبيقية على المركز الجواري لضرائب عين تادلس لولاية مستغانم، 2022/2021".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، حيث ألمت بالمفاهيم الأساسية للرقمنة ومتطلبات تطبيقها في مجال الموارد البشرية، كما درست دورها في ممارسات ووظائف إدارة الموارد البشرية، وتم إجراء دراسة تطبيقية على المركز الجواري لضرائب عين تادلس ليستخلص منها أن للرقمنة دور في إدارة الموارد البشرية وتسعى المؤسسة لتعميمها على كل وظائف وممارسات إدارة الموارد البشرية، وفي الأخير نقترح تفعيل الإدارة الرقمية في كل وظائف الموارد البشرية بالمؤسسة.

وتم طرح إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هو دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية؟

من خلال الدراسة التطبيقية للمركز الجواري للضرائب بعين تادلس، وبالاعتماد على نتائج الاستبيان، توصلنا إلى أن المؤسسة حاليا لا تعتمد على الرقمنة بصفة كاملة لإدارة الموارد البشرية، حيث لا تزال وظائف إدارة الموارد البشرية تنجز بالطرق التقليدية وهذا ما يفسر الاتجاه المحايد للاستبيان على الرغم من التوجه الفكري للعاملين نحو الموافقة على دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، غير أن المؤسسة تسعى لرقمنة إدارة الموارد البشرية بتوفير التكنولوجيا الرقمية وتخصيص الكفاءات والموارد اللازمة لذلك.

2. دراسة يغني سامية وآخرون: والتي جاءت تحت عنوان: "**الخدمة العمومية في ظل تحديات الرقمنة ومتطلبات الجودة، تحليل تجربة مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرعي الولائي بالوادي**"، **مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 70، العدد الأول، جوان 2021.**

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وتقييم رقمنة الأداء بمؤسسة الضمان الاجتماعي الفرع الجهوي بولاية الوادي وكيف استطاعت مواكبة الحداثة وتوفير متطلبات الجودة الخدمية، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: **إلى أي مدى يشكل اعتماد الرقمنة بمؤسسة الضمان الاجتماعي توظيفا لمعايير الجودة وأسلوبا حديثا لفهم طبيعة التداخل بين الأداء الاقتصادي والمتطلبات الاجتماعية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قام الباحثين بتحليل عينة من متعاملي المؤسسة عبر بوابتها الرقمية وتم التوصل إلى تسجيل تراجع في القدرة على توظيف مخرجات الرقمنة لتوجه النشاط الاقتصادي، وهذا ارتبط بوجود عجز على المستوى التشريعي، وأما على مستوى معايير جودة الخدمات المقدمة فكشفت الدراسة عن وجود مستويات جيدة يجب تثمينها.

سادسا: تحديد المفاهيم والمصطلحات

1. الرقمنة: هناك عدة تعريفات لرقمنة، فهناك من يعرفها بأنها عملية تحويل مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفيدين.

وينظر تيري كاني Terry kun 2002 إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها مثل الكتب والدوريات والتسجيلات والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البيتات (Bits) وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[1].

وتشير شارلوت بيرسي Charlette bures 2004 " إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي[2].

[1] كلثوم عطاب، مكي الدراجي "رقمنة" الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 02، 2001، ص 125.

[2] محمود ،شرقي صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوة القانون، العدد 03، ص 64.

وقدم دووج هودجز" Douc Hodges "مفهوم أخر تم تبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فزيائي تقليدي مثل: مقلات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي[1].

ويعرف قاموس المكتبات والمعلومات على الأنترنت odlis هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي بواسطة الكمبيوتر في نظم المعلومات والرقمية عادة ما تشير إلى تحويل النص المكتوب أو الصور والصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية والخرائط ...إلخ إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع ما من جهاز المسح الضوئي التي تمكن من عرضها على شاشة الحاسوب"[2].

ويمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق بالأساس بتحويل مصدر المعلومات في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال الحاسبات الآلية.

2. الجودة: لفظة الجودة في اللغة على نقيض الرداءة أو على الجيد والحَسن والمتقَن من القول والعمل، يقول **ابن منظور**:" الجَيِّد: نَقِيضُ الرَّدِيءِ (....) وَجَادَ الشيءُ جُودة وجَوْدة أَي صَارَ جيِّداً، (...) وَقَدْ جَادَ جَوْدة وأَجاد: أَتى بالجَيِّد مِنَ الْقَوْلِ أَو الْفِعْل[3].

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: "جادَ، يَجود، جَوْدةً وجُودةً، فهو جَيِّد، وجادَ العَمَلُ: حسُن، علا مستواه (العمل في غاية الجودة والإتقان– جاد المتاعُ: صار جيدًا نفيسًا)، وجادَ الرَّجُلُ: أتى بالحسن من القول أو الفعل "شخصٌ جيِّد[4]".

[1]أحمد فرج أحمد، الرقمنة: داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختبار، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، قسم الدراسات، العدد 04، 2009، ص 11..www.researchgate.net تاريخ النشر جانفي 2009، على الساعة 21:00.

[2]أسامة محمد عطية خميس الكيانات الرقمية المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية على شبكة الانترنت ، ط1، ج 1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2013، ص46.

[3] ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، (مادة: جود)، دار صادر – بيروت، ط.3، سنة 1414 هـ، جزء: 3، ص 135.

[4]أحمد مختار عبد الحميد وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط.1، ج 1، سنة 2008، ص 417.

يتبدى من خلال تناول الدلالة اللغوية أن جودة الشيء تتحدد من خلال سمات ومواصفات تميزه، فتنفي عنه الرداءة وتخلع عليه ثوب الحسن أو الإتقان أو الجودة، ولعل هذه المعاني تحضر في الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الجودة الذي انبثق في عالم الاقتصاد والإنتاج والأعمال، إذ يرى **فيليب كروسبي** (Philip Crosby) أن الجودة هي "المطابقة مع المواصفات"[1]، وبهذا فالمنتَج لا يحوز صفة الجودة إلا إذا تحققت فيه عدد من المواصفات بناء على انضباطه لمعايير ينتج عن تبنيها تحقيق الأهداف المنشودة من طرف المؤسسة.

3. جودة مخرجات التعليم العالي: تختلف التصورات بخصوص ماهية الجودة في التعليم العالي تبعا لتنوع المنطلقات الفكرية والتصورية، ذلك أن ثمة من يركز على المناهج والمضامين ومرجعيات التكوين في المؤسسة الجامعية والتي من شأنها أن تحقق تطلعات الطالب المهنية، إذ ترى حليمة قادري ونصيرة بن نابي أن الجودة تتحدد في التعليم بمدى" قدرة الجامعة على الاهتمام ببناء مرجعيات لتكوين الطالب بطريقة تضمن مرونة عالية لمساره الدراسي والمهني، وحتى يكون قادرا على استيعاب المقررات والبرامج التربوية بما يتماشى وأهدافها المسطرة بإكسابهم أنماط فكرية وسلوكية، والتي تمكنه من ضمان وتحقيق طموحه المهني[2]".

كما هناك من عرفها على أنها: "مجموعة من الخصائص والصفات الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة العالية، وإعداده في جو جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه، وأهداف المشتغلين، وأهداف المجتمع التنموية"[3].

---

[1]DETRIE Philippe, Conduire une Démarche Qualité, Paris: éditions d'organisation, 4 ème édition, 1998/ 2001, P20.

[2]قادري حليمة ونصيرة بن نابي، إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 23، جوان 2017، ص 362.

[3]أبو فارة يوسف أحمد، واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، سنة2006، ص 251.

الفصل الثاني

الـــرقمنة

تمهيد:

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر للقيام بأي عمل لأنه لابد من وجوده مهما كانت درجة التكنولوجيا المستخدمة في هذا العمل، وهو المناط به تنفيذ المهام لتحقيق الأهداف المرجوة، لهذا سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى أحد أهم الموضوعات وهو الرقمنة، الذي مس جل المجالات من بينها قطاع التعليم العالي، من خلال إبراز ماهيته وأهميته وأهدافه، وكذا لا بد من تبيان المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون عليها الأساتذة في تطبيقه للرقمنة التعليمية، فان مؤهلات وقدرات الأساتذة في مجال تكنولوجيات والتقنيات العلمية الحديثة هي ليست نفس المؤهلات والقدرات التي يمتلكها الأساتذة في التعليم التقليدي. وهذا ما يكتسيه أهمية موضوعنا والذي يعتبر حديث الساعة من جهة، ومحاولة الباحث مساهمته في تنوير الرأي العام من الناحية العلمية من جهة أخرى.

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والتعليم الرقمي

أولا: الرقمنة:

يرىSamuels Mark أن الرقمنة هي: "عملية تنطوي على استخدام التقنيات لإعادة صنع العمليات والأنشطة لتصبح أكثر كفاءة".[1]

كما عرفه البعض على أنها: "عملية انتقال منظمات الأعمال إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات.. وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجاتها".[2]

وهي: "عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية نابضة، وفي علم المكتبات والمعلومات يقصد بالرقمنة عملية إنشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية".[3]

كما تعرف الرقمنة كذلك على أنها: "مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب، برامج ومعدات حفظ واسترجاع ونقل الالكتروني سلكي ولاسلكي عبر رسائل الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف

---

[1]Riemer, K. (2013), (University of Sydney Busines School) disponible sur http://thebig-Opportunity.blogspot.com/.http://the-big opportunity.blogspot.com/,(consulté le 02/06/2022).

[2] عدنان مصطفى البار، تقنيات التحول الرقمي، ص 02 مقال متاح على الرابط التالي:
https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2017/2017-05/2017_ITUNews05-ar.pdf, (consulté le 08/06/2022à 16:37).

[3] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية مشروع رقمية الدوريات، دار الكتب المصرية، نموذجا مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 17 ، ،ع2، مصر، نوفمبر 2011، ص2-3.

أنواعها: المسموع المرئي والتي تمكن من التواصل الثنائي والجماعي، وتؤمن انتقال الرسائل من مرسل إلى متلقي الشبكات المغلقة والمفتوحة".[1]

ومن هنا الرقمنة هي عملية استخدام التقنيات الرقمية في مختلف مجالات أعمال المنظمة وتطوير نظام معلومات يتناسب مع تطور التكنولوجيا الرقمية للوصول لأهداف المؤسسة.

ثانيا: التعليم الرقمي:

يقصد بها كل ما يستخدم في مجال التعليم العالي من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، استرجاع ونقل المعلومات من مكان أخر مما يعمل على تطوير وتجويد العملية التعليمية بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، تقنيات شبكة الانترنت كالكتب الالكترونية، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات المواقع التعليمية، البريد الالكتروني التعليم عن بعد".[2]

أما الرقمنة في التعليم العالي فهي: "كل ما يستخدم في عملية التعليم والتعلم من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، استرجاع ونقل المعلومات من مكان لأخر، فهي تعمل على تطويره وتجويده بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، شبكة الانترنت، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات المواقع التعليمية البريد الالكتروني، البريد الصوتي، التخاطب الكتابي والصوتي، المؤتمرات المرئية الفصول الدراسية الافتراضية".[3]

كما يمكن تعريفها على أنها: "التعلم عن طريق الوسائط الإلكترونية أي استخدام شبكة الإنترنت والتطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعلم لتحسين عمليات اكتساب معارف جديدة

[1] بختي إبراهم، شعوبي محمد فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة، مجلة الباحث، العدد07، ورقلة الجزائر، 2010، ص 217.

[2] عبد الباقي عبد المنعم معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج المواد التجارية بالتعلم الثانوي، المؤتمر الدولي الأول أبو زيد، حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007، ص 06.

[3] سيد محمد جاد الرب، إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين)، بدون طبعة، دار المعارف للنشر، مصر، 2010، ص 158.

أو تحديث المعارف الجديدة ويستخدم التعليم الإلكتروني في البرامج الوطنية للتعليم برامج التعليم العالي برامج التدريب في المؤسسة وبرامج التدريب المستمر".[1]

كذلك BadrulHuda Khan يقول أن التعليم الإلكتروني هو "منهج إبداعي مصمم بشكل جيد، يركز على المتعلم، تفاعلي ويسهل بيئة التعلم لأي شخص، في أي مكان، في أي وقت باستخدام خصائص وموارد التكنولوجيا الرقمية المختلفة مع غيرها من أشكال المواد التعليمية تناسب بيئة تعلم مفتوحة مرنة وموزعة".[2]

ويعرف أيضا بأنه: "تعليم يعتمد على استخدام تقنية المعلومات والاتصال، أي الانفتاح المطلق على الوسائل الرقمية بكافة أنواعها وأشكالها، ولهذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تسعى لها من أجل خدمة العملية التعليمية التعلمية".[3]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التعليم الرقمي على أنه مدخل مبتكر في التعليم باستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنترنت لتحسين جودة التعليم واكتساب معارف جديدة بتوفير المرونة في إيصال المعلومات للمتعلمين في أي وقت وفي أي مكان في أي مجال وأي مستوى تعليمي.

المطلب الثاني: أهداف الرقمنة

تسعى الرقمنة لتحقيق جملة من الأهداف ومن أهمها:[4]

1. **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

[1] Sid Ahmed BENRAOUANE 2011, Guide pratique du e-Learning: stratégie, pédagogie et conception avec le logiciel moodle, P4.

[2]BadrulHuda Khan 2005, Managing e-learning: design, delivery, implementation and evaluation, P4

[3] لمين زايدي، رقمنة العملية التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية، مجلة العدوى للسانيات العرفية وتعليمة اللغات، مجلد1، عدد2، الجزائر، 2021، ص 34.

[4]رابط ياسمين: دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 18-19.

2. **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.

3. **الإقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

4. **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى شكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

5. **الربح المادي:** من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزرة أو اتاحته على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.

6. توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.

وتنقسم أهداف الرقمنة إلى قسمين:

1. **أهداف مباشرة:** يمكن ترجمتها إلى مكاسب مادية مالية مثل:[1]

- الإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات.
- تقليل ساعات العمل داخل المنظمات العمومية.
- الحد من استعمال الأوراق في العمليات الإدارية.
- إمكانية أداء الأعمال عن بعد.
- تقليل التكاليف.

2. **أهداف عامة:** غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل:[2]

- التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني.
- التوافق مع بقية دول العالم خاصة المتقدمة منها.

[1] جمال يوسف برير: المكتبات الإلكترونية والرقمية، ط 1، المكتبة الوطنية عمان، الأردن 2008، ص 213.
[2] جمال يوسف برير: المرجع السابق، ص 214.

- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات.
- توفير المعلومات والبيانات بصورة فورية.

ويرتكز تطبيق عملية الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية على تحقيق بعض الأهداف والتي تتمثل في:[1]

- **مردود الخدمات الإدارية:** يتمثل في التحصيل الحاصل عن أثر تطبيق الرقمنة في تحسين الخدمات الإدارية ومدى تحقيق النتائج للوصول إلى كسب رضا الجمهور، وثقته بالمؤسسات الإدارية.
- **تقليص تكاليف الخدمة:** يظهر ذلك في التواصل دون مشقة التنقل واقتصاد التكاليف.
- **سرعة الاستجابة واحترام المواعيد:** وهذا لربح الوقت ودفع الإدارة للقيام بالالتزامات مع تحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون تأخر.
- **الدقة:** أي ضبط إنجاز الأعمال وفق مقاييس محددة من خلال أنظمة معالجة معلوماتية وبالتالي الحد من الأخطاء الإدارية.
- **سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة:** وذلك لوجود نشر إلكتروني لكل مراحل الخدمة، إذ لا مجال لإخفاء المعاملات ولا فرصة للاستشارة بخدمة من جهات دون أخرى، فالمصلحة تصبح عامة ما دامت الخدمة عامة.

المطلب الثالث: أهمية الرقمنة

أولا: أهمية الرقمنة

في بداية الحديث عن أهمية الرقمنة، نسلط الضوء على المؤسسات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تحتل مكانة الصدارة في زيادة الأعمال وتتجمع لدى هذه المؤسسات تزوان كبيرة، حيث تتجاوز إيرادات بعض المؤسسات القائمة على الرقمنة ميزانيات الكثير من الدول، أما قيمتها السوقية فالأرقام قد تكون مهولة وخيالية وفي ذات الوقت تدحرجت مكانه الكثير من المؤسسات القائمة على الاقتصاد

[1] ليان قطين: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مراكز خدمة المواطن، مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية، سوريا، 2006، ص 11.

التقليدي ولا تكاد تظهر في قائمة الشركات والمؤسسات الرائدة حاليا، رغم أهمية وضرورة المنتجات الاقتصادية المادية وغير المادية لديمومة نشاط الإنتاج، ويمكن أن نستشهد ببعض الشركات التي تتبوأ مراكز الريادة حاليا من حيث الإيرادات وكذا القيمة السوقية وهي شركات تعمل في قطاعات الرقمنة فعلى سبيل الذكر، تعد كل من شركة (amazone) للتجارة الإلكترونية والتي ارتفعت قيمة أسهمها للبيع عبر الانترنت سنة 2018 إلى مستويات قياسية لتصل إلى 900 مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ الشركة التي أنشأت قبل 21 عام.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص أهمية الرقمنة في النقاط التالية:[2]

- توفر الرقمنة الجهد والوقت والتكاليف.
- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة معمقة بأصولها وفروعها.
- سهولة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة، وإصدار صور طبق الأصل عنها.
- تحصيل المعلومات من المجموعات الضخمة مهم بلغت ضخامتها.
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة، وبالألوان أيضا.
- إمكانية التكامل مع المواد التعلمية وتطوير البحوث العلمية.
- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى، الصوت والصورة أو الفيديو.
- تحسن الكفاءة التشغيلية.
- تعمل على تبسيط الإجراءات للاستفادة من الخدمات وتحسين جودتها.
- تسمح للمنظمة بالتوسع والانتشار على نطاق واسع.
- يمنح طرق عصرية لتقديم الخدمات.

[1] بوزيدة حميد حميدوش علي –اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، تجارب دولية المجلة العالمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد1، الجزائر، 2020، ص 49.

[2] منير الحمزة: المكتبات الرقمية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2011. ص 74.

ثانيا: أهمية الرقمنة في العملية التعليمية

تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحديث وزيادة فعالية التعليم، لتحقيق أهداف التنمية البشرية والتنمية الشاملة المستدامة، وتتمثل هذه المساهمات التي توفرها التكنولوجيا المعلوماتية والتعليمية المرتبطة بتوظيف الرقمنة التعليمية في العوامل التالية:[1]

1. **زيادة فعالية العملية التعليمية:** معظم الأبحاث والدراسات تؤكد أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة ملائمة في عناصر العملية التعليمية تسهم في زيادة فعاليتها وتحسين جودة مخرجاتها مما يعود بالإيجاب على المجتمع ككل.

2. **توفير بيئة تعليمية عالية الجودة:** إن امتلاك بنوك معلومات متخصصة يساعد في تحسين جودة العملية التعليمية والولوج للمعرفة واستخدامها في مجالات البحث العلمي مما يسهم في إثراء المعرفة الإنسانية وتقديم حلول فعلية للمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع والرقي به لمواكبة المجتمعات المتقدمة.

3. **تحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي:** إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية يساعد الجامعة على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها.

4. **توسيع نطاق العملية التعليمية:** فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحرر العملية التعليمية من حدود الزمان والمكان وتسمح بالتواصل بين الأساتذة والطلبة والولوج إلى المعرفة في أي وقت ومن أي مكان تصل إليه شبكة الانترنت كما توسع دائرة الأشخاص الراغبين في استكمال تعليمهم العالي كالموظفين والنساء الماكثات في البيت وتشجيعهم على التزود بالمعرفة.

5. **قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي:** إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يسهم في عصرنة العملية التعليمية التقليدية القائمة بشكل أساسي على المتلقين من قبل الأستاذ إلى نظام تعليمي

[1] وفاء طهيري، واقع امتلاك الأستاذ الجامعي لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقبله لفكرة دمج التعليم الالكتروني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2011، ص 54.

معاصر يرتكز على تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي، مما يؤدي إلى تكوين إطارات بشرية ذات كفاءة عالية، لهم القدرة على رفع التحديات التي يعرفها سوق العمل والمجتمع ككل.

6. **إضفاء الشفافية:** تلعب الرقمنة دورا كبيرا في القضاء على كل أنواع البيروقراطية الإدارية التي لطالما أثقلت كاهل الأساتذة والطلبة دون وجه حق، كما تعمل على إضفاء نوعا من الشفافية في مختلف التعاملات الإدارية وتمنح لكل ذوي حق حقه، فالرقمنة تعد وسيلة ناجحة لتطوير وتكريس مبدأ المساواة فى الفرص بين مختلف الفاعلين في العملية التعليمية.[1]

7. **التكامل (الدمج):** في ظل عصر الرقمنة، أصبحت الأدوات التقليدية التي اعتاد المدرسين وأساتذة الجامعات استخدامها داخل الفصول والقاعات الدراسية مختلفة تماما في شكلها وإمكانياتها، حيث تحولت من عالم "الماكرو" إلى عالم "الميكرو" وإلى عالم "النانو" ميكرو"، وتكامل واندماج معظمها، مما أدى إلى تضاءل المسافات الزمنية والمكانية بين الحدود إلى درجة لم تكن موجودة من قبل.

المبحث الثاني: الاعتماد على رقمنة العملية التعلمية، أنواعها ومزاياها وعيوبها

المطلب الأول: متطلبات الرقمنة وأسباب الاعتماد عليه

أولا: متطلبات الرقمنة

إن تحقيق عملية الرقمنة هو نتيجة تضافر جهود العديد من الأطراف، حيث تعتمد على عدة عوامل بدرجات متفاوتة، ففي الدرجة الأولى توفر البنية الأساسية للرقمنة، وكم ثم العامل البشري المؤهل، ممثلا في الكفاءات والقائمين على ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات المرتبطة بالرقمنة، وكذا الموارد المالية، إضافة إلى الأجهزة الخاصة التي ترتكز عليها هذه العملية كما ينبغي الرجوع إلى الإطار القانوني، ومن هنا يمكن حصر المتطلبات الأساسية للرقمنة فيما يلي:[2]

1. **المتطلبات القانونية:** تتمثل في القوانين والتشريعات الموضوعة قصد توفير المحيط المناسب للعمل وفقا للتحول الرقمي.

[1] شلغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، الملتقى الوطني "دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، مارس 2020، الجزائر، ص 13.

[2] بوزيدة حميد حميدوش علي – اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، المرجع السابق، ص 47.

2. **المتطلبات التنظيمية والإدارية:** وتتمثل في الإجراءات التعديلية التي تجرى على بنية المنظمة وهيكلها التنظيمي قصد تسهيل تطبيق الرقمنة وتفعيل مرونتها وزيادة فاعليتها في مختلف وظائفها.

3. **المتطلبات التقنية:** يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة أقسام:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصال والانترنت.

- متطلبات البنية التحتية المعلوماتية، أي وجود أنظمة معلومات فعالة قادرة على توفير معلومات من مصادرها وذات جوادة.

- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية أو (التكنولوجيا الرقمية) مع وجود كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع هذه الأدوات وتطويرها.

ثانيا: أسباب الاعتماد على الرقمنةوالرقمنة التعليمية

يعتبر التغير المستمر سمة جوهرية من سمات عصر الرقمنة ولكون التعليم الإلكتروني أداة من أدوات عصر الرقمنة، فان مبدأ الحداثة والإجرائية سيكون من أهم المبادئ التي تحكم سياق عملية الرقمنة التعليمية. فسيكون بمقدرة كل متعلم الحصول على أحدث المعلومات وأكثرها ارتباطا بالموضوع الذي يدرسه أو يتعلمه والحصول على أحدث المعلومات سيزيد من مصداقية وموثوقية الرقمنة التعليمية، وهذا من أسباب الاعتماد على الرقمنة التعليمية كما يمكن أن نلخصها في العناصر التالية:[1]

1. تساعد على استقلالية الطالب وتتيح له عدة خيارات من أجل تحقيق أهدافه.

2. تساعد الطالب على بناء المعرفة عند إيجادها وتعلمه طرق البحث الدقيق والسريع على شبكة الإنترنت.

3. تساعد التكنولوجيا الطالب الحصول على الوثائق التي تساعده في دعم الحجة خلال المناقشة.

4. حاجة الطالب لاستخدام أجهزة الحاسوب والانترنت والأجهزة الرقمية التي تساعدهم على توفير عملية التعلم وهذا ما يتوقون له.

[1] دريوش وداد، التعليم العالي في ظل نظام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، 2019، ص 164.

5. استخدام الطالب للأشرطة التعليمية، فمن الممكن أن يعيد الطالب مشاهدة الشريط أو أن يوقفه وهي من تكنولوجيا التعليم ذات الوتيرة الخاصة.

6. تعمل الرقمنة التعليمية على تنمية قدرات المتعلم ودافعيته للمبادرة والاعتماد على النفس في التعليم المستمر، كما أن التكرار والممارسة العملية من أهم الخصائص التي يعتمد عليها التعليم الإلكتروني، فالمتعلم يمكنه الرجوع إلى العديد من المجالات في أي وقت إلى أن يكتسب المهارات والمعارف التي يحتاج إليها من خلال استخدام البرامج التعليمية الرقمية وبالتالي نضمن وصول التعليم لكل متعلم حسب سرعته وقدراته في التعلم.

7. تعمل على الاستجابة لكافة متطلبات الجمهور، كما تؤمن المهام، والانضباط، والأهداف مع التعرف على طريقة التواصل من خلال الطرق التي يحتاجها الطالب للنجاح.

المطلب الثاني: خصائص الرقمنة والتعليم الرقمي

أولا: خصائص الرقمنة: تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:[1]

1. **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن (الكترونيا) متحاورة.

2. **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

3. **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوارين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

4. **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا والمعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

[1] أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003، ص 07.

5. **التفاعلية:** أي أن المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

6. **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

7. **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالانترنت مثلا: تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

8. **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة المصنعة أو البلد المصنع على مستوى العالم.

9. **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقله أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال.... الخ.

10. **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموحة إلى رسالة مطبوعة. اللاجماهيرية وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنوية بدل توجهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

11. **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن.

12. **العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات معقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا.[1]

ثانيا: خصائص التعليم الرقمي

[1] أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 08.

إن للتعلم الرقمي مجموعة من الخصائص ولا يمكن تحقيق أهداف الرقمنة إلا من خلالها ومن أهم هذه الخصائص:[1]

1. **سهولة الوصول إليها:** طالما أن هذه العناصر يمكن نشرها وتحميلها على الانترنت فبالتالي سيسهل الوصول إليها وتوظيفها في مواقف تعليمية مختلفة.

2. **التوظيف وإعادة الاستخدام:** من الممكن إجراء بعض التعديلات البسيطة على محتوى عنصر من عناصر التعليم وبالتالي يمكن إعادة استخدامه في موقف تعليمي آخر.

3. **الملائمة:** يمكن تغيير بعض خصائص عنصر التعلم من حيث اللون والحجم ونوع الخط وحجمه حتى تتناسب مع الموقف التعليمي.

4. **التفرد:** بمعنى أنه يمكن تشغيل هذا العنصر مباشرة بدون استخدام أي برامج لتشغيله أو فتحه.

5. **التفاعل:** وهو من أهم خصائص التعلم الرقمي، بحيث تسمح هذه الخاصية للمتعلم بالتفاعل مع عنصر التعلم عن طريق السحب والإفلات أو وضع إطار حول الصورة أو كتابة تعليق عليها، فالمتعلم نشط ومتفاعل.

المطلب الثالث: مزايا تطبيق الرقمنة التعليمة والمشاكل التي تواجهها

أولا: مزايا تطبيق الرقمنة التعليمة

[1] ليلى ايديو. تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمية مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، الجزائر، 2019، ص 36_37.

هناك العديد من المزايا من خلال تطبيق عملية الرقمنة خاصة فيما يخص التعليم أو ما يسمى بالرقمنة والتعليم الإلكتروني ومنها:[1]

1. **الملائمة والسهولة وإمكانية التوصيل:** حيث تظهر مزايا الملائمة والسهولة في عملية توصيل الخدمات التعليمية للطلاب المشاركة في النظام كما يلي:

- تناسب المقررات العلمية مع جدول كل شخص مشارك.
- لا يتطلب التعليم حضور مادي.
- التعليم يتوافق مع سرعة الشخص في تحصيل المعلومات والمهارات والمعارف.
- ليس هناك ارتباط بمكان معين للتحصيل فقد يكون البيت العمل الطريق أو غير ذلك.
- إمكانية قراءة المواد التعليمية عبر الانترنت أو إمكانية تنزيلها لقراءتها فيوقت لاحق.

2. **التكلفة والاختيار:** هناك العديد من المزايا المرتبطة بالتكلفة والاختيار في عملية تطبيق مدخل التعليم الإلكتروني والتي تتمثل في الآتي:

- وجود برامج متعددة من بين نظام متسع للمقررات العملية المتاحة لكل تخصص والتي تناسب الاحتياجات المادية لتحمل تكلفة ومصروفات الدراسة عبر الإنترنت.

- وجود برامج متعددة للتعليم الإلكتروني والتي تختلف من حيث منح الدرجات العلمية، لممارسة مهن مختلفة، أو للحصول على شهادات متخصصة.

- إمكانية الاستمرارية في التعليم.

- إمكانية التسجيل في مقررات علمية بشكل فردي.

- وجود بدائل متنوعة في السداد وتحصيل المصروفات بما يتناسب مع ميزانية كل فرد ووفق احتياجاته.

- إمكانية الحصول على برامج تدريسية مؤهلة أو شهادات معادلة بتكلفة أقل بكثير لو تم حصولها من خلال عمليات التعليم التقليدي.

[1] سيد محمد جاد الرب 2010، مرجع سابق، ص 162-164.

3. المرونة: تعد المزايا المرتبطة بالمرونة في عملية توصيل خدمات التعليم الإلكتروني ذات أهمية بالغة في تحقيق احتياجات ورغبات المجموعات المستهدفة من الأسلوب وتتمثل هذه المزايا في الآتي:

- التعليم الإلكتروني يزود المشاركين بالمعلومات والمهارات اللازمة وفق تفضيلاتهم واحتياجاتهم ورغباتهم التعليمية.
- إمكانية تخطي المواد (المقررات العلمية) التي يتوافر لدى المشارك (المتعلم) معرفة سابقة عنها ويتم التركيز على الموضوعات أو النقاط الهامة التي يجب أن يتعلمها فقط.
- إمكانية الاختيار الشخصي للمقررات الدراسية وذلك وفق ميول وقدرات التعليم التحصيلية.
- إمكانية استخدام أدوات تعليمية تتناسب مع كل أسلوب تعليمي يفضله المتعلم وفق احتياجاته وقدراته وميوله.
- إمكانية الاحتفاظ بالمواد التعليمية بكافة وسائطها وأشكالها ليسترجعها المتعلم ويستمتع بها كيفما يشاء وفي أي وقت.

ثانيا: مشاكل تطبيق الرقمنة التعليمية

هناك العديد من المشاكل والعقبات التي تحول دون تبني الرقمنة بفعالية وكفاءة، ويعود ذلك إلى تأخر المؤسسات عن مواكبة الرقمنة وهذا لعدة أسباب لعل أهمها:[1]

1. انعزال المنظمة وصلابة هيكلها مما يصعب عليها أي تغيير في طريقة عملها.
2. نقص المهارات الرقمية الراجع إلى مشاكل في توظيف ودمج الكفاءات.
3. نقص التمويل والموارد المالية، حيث يمكن أن تشكل هذه العوامل عائقا أمام التحول نحو الرقمنة.
4. ثقافة المديرين وعدم تبنيهم لفكر التحول الرقمي.
5. الافتقار إلى التكنولوجيا الرقمية اللازمة للرقمنة.

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، التعليم والمدرسة الإلكترونية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 76.

كذلك ومن جهة أخرى هناك عراقيل تحد من تطبيق الرقمنة التعليمية ومن أهمها:[1]

1. ضعف البنية التحتية لهذا النمط من التعلم (خاصة في الأماكن الريفية والصحراوية من حيث تأمين الأجهزة والشبكات وأساليب الاتصالات الحديثة وغيرها من متطلبات تلك البنية.

2. عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة لإنجاح تطبيق الرقمنة سواء الكوادر التعليمية (مصممي التعليم، المعلمين...الخ) أو الكوادر الإدارية والفنية (الإداريين، المهندسين...الخ).

3. ضعف مهارات التعامل مع الكمبيوتر وشبكة الانترنت لدى النسبة الغالبة من الطلاب والمعلمين.

4. حاجز اللغة، حيث أن اللغة المستخدمة بنسبة كبيرة في مجال تطبيقات الكمبيوتر وشبكاته هي اللغة الإنجليزية.

5. ارتفاع تكلفة هذا النمط من التعلم بالنسبة للفرد سواء من حيث شراء الأجهزة والبرمجيات أو من حيث الاتصال بشبكة الانترنت.

6. المقاومة المحتملة من رجال التعليم المعلمين الموجهين...الخ) للتعلم الإلكتروني وهي المقاومة التي تأخذ صورة الممانعة والسلبية اتجاهه.

7. صعوبة تطبيق الاختبارات الالكترونية لاحتمال سهولة الغش ما لم تتخذ إجراءات معقدة لمنعه.

8. اختراق محتوى التعليم الالكتروني وحدوث هجمات على المواقع الرئيسية في شبكة الانترنت تعد من معوقات هذا النوع من التعليم.

خلاصة الفصل:

[1] محسن علي عطية، الجودة الشاملة والجديد في التدريس الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 170.

في الأخير يمكننا القول أن الرقمنة ولما لها من أهمية باتت جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، والرقمنة في الجامعة ليست هدفا يرجى لذاته، وإنما هي وجه آخر للتقنيات والتكنولوجيات الحديثة، التي يمكن تحقيق الكثير بها من الخدمات، فهي استجابة حتمية لأهداف الجامعة خاصة من زاوية تقديم المعلومات وجودة ما ينجم عنها.

وقد ساهمت التطورات التقنية في عصر الثورة التكنولوجية إلى ظهور هذا النمط التعليمي ليوطد العملية التعليمية لدى الطلبة، إذ يمكن للطالب أن يواصل تعليمه وفقاً لما يمتلكه من طاقة وقدرة على الاستيعاب والتعلم وأن استخدام الرقنة يزيد من كفاءة الموقف التعليمي، ويمكن اعتبار الرقمنة أنها بمثابة أحد أشكال التعلم عن بعد، ويجدر الإشارة إلى أن الحاسوب وشبكات الإنترنت جزء لا يتجزأ من عملية الرقمنة التعليمية لتحفيز عملية نقل المعارف والمهارات، وتؤكد الدراسات إلى ضرورة الانطلاق برقمنة المؤسسات الجامعية وتجهيزها بما يلزم من تجهيزات مادية وبشرية وبرمجية. وهذا ما ينعكس على جودة مخرجات التعليم العالي والذي هو محور حديثنا في الفصل القادم.

الفصل الثالث

جودة مخرجات التعليم العالي

تمهيد:

تعتبر مخرجات مؤسسات التعليم العالي أساساً للعملية التعليمية ككل، وتعد عملية إعدادهم بالعدة المناسبة بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل بمفهومه الحديث الذي لا يحتاج إلى إطارات مؤهلة علميا وحسب، بل يجب أن تتسلح هذه الإطارات بمجموعة من القدرات والمهارات المتنوعة التي تستطيع أن تغطي المجالات المهنية اللازمة للعملية التنموية.

يتطلب نجاح هذه المؤسسات في توفير خريجين ذوي مهارات عالية تلبي طموحات الطلبة وسوق الشغل، البحث عن الأساليب الإدارية التي يمكن أن تساعدها على تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية، وتمكنها من تحقيق مبدأ انسجام العملية التعليمية مع متطلبات سوق الشغل وخطط التنمية الشاملة، وهذا ما سنحاول أن نصل إليه من خلال هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان جودة مخرجات التعليم العالي.

المبحث الأول: الجودة وجودة المخرجات

المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم الجودة

تضمن تقرير اللجنة الدولية لليونسكو المختصة بتطوير التعليم التي كان يرأسها الوزير الفرنسي "ادغار فور" المعنون " تعلم لتكون عالم التعليم اليوم وغدا " إعادة صياغة هدف التعليم علي نحو يتوافق مع السمات الجديدة للديمقراطية وقرر أن تحسين نوعية التعليم يتطلب إيجاد نظم يمكن في ظلها تعلم مبادئ التنمية العلمية والتحديث بطرق تحرص علي احترام البيئات الاجتماعية والثقافية للدارسين.

وبعد أكثر من عقدين صدر تقرير أخر لليونسكو بعنوان "التعلم الكنز المخبوء" برأسه سياسي فرنسي آخر "هو جاك ديلور" ورأت هذه اللجنة أن التعليم المستديم طول العمر يرتكز على أربع دعائم وهي:

- تعلم لتعرف وتعترف بان الدارسين يبنون معارفهم يوميا ويجمعون بين العناصر الأهلية والعناصر الخارجية.
- تعلم لتعمل وتركز على التطبيقات العملية لما تم تعلمه.
- تعلم لتعيش مع الآخرين وتتناول المهارات الأساسية للازمة لحياة خالية من التمييز يجد جميع الأفراد فيها فرصا متكافئة لتنمية أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم.
- تعلم لتكون وتركز على المهارات التي يحتاج إليها الأفراد لكي يستطيعوا تنمية جميع إمكانياتهم.

وقد قدم هذا التنظير للتعليم رؤية شاملة ومتكاملة للتعلم، وبالتالي للعوامل التي تشكل جودة التعليم.

وقد أعيد التأكيد على أهمية التعليم الجيد بالنسبة لليونسكو في اجتماع مائدة مستديرة بشأن جودة التعليم عقد في باريس عام 2003.

وقد أوضح تعريفه المطول للجودة الخصائص المنشودة في الدارس (طلبة أصحاء متحمسون للدراسة)، وفي الأنشطة (معلمون أكفاء يستخدمون أساليب تربوية فعالة)، وفي المضامين (مناهج دراسية ملائمة)، وفي النظم (الإدارة الجيدة والتخصيص العادل للموارد)، وبالرغم من أن هذا الإطار قد وضع جدول أعمال لإيجاد نوعية جيدة من التعليم إلا انه لم يحدد أي وزن نسبي لكل بعد من الأبعاد التي حددها.[1]

وبالرغم من وجود اختلاف في التفاصيل فإن:

[1] منشورات اليونسكو، ملخص التقرير العالم ي لرصد التعليم للجميع 2005، ضرورة ضمان الجودة، صدر عام 2004 عن:، Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP، ص 29.

يجري تحديد النمو المعرفي باعتباره هدفا رئيسيا صريحا لجميع النظم التعليمية، وتعتبر درجة تحقيق النظم لهذا الهدف احد مؤشرات جودتها، ولئن كان من الممكن قياس هذا المؤشر بدرجة من السهولة النسبية وذلك على الأقل داخل مجتمعات منفردة إن لم يكن من خلال مقارنات دولية،إلا أن تحديد كيفية تحسين النتائج يعتبر أمر صعبا من ذلك بكثير، وهكذا يتضح انه إذا كانت الجودة أمرا يمكن تحديده عن طريق قياس درجة التحصيل المعرفي فان طريق تحقيق مزيد من الجودة ليست واضحة ولا عالمية[1].

ومن اجل مواجهة مختلف التحديات أنشأت اليونسكو في أكتوبر 2002 منتدى عالميا لضمان جودة شهادات التعليم العالي واعتمادها، والاعتراف بها علي الصعيد الدولي، والغرض من هذا المنتدى النهوض بالتعاون الدولي عن طريق توفير محفل للحوار بين مختلف الأطراف المعنية، ومد الجسور بين المنظمات الدولية الحكومية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم جودة مخرجات التعليم العالي

نتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم الجودة لغة واصطلاحا، والاهتمام بها على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الوطني:

- **الجودة لغة:** صفة الجيد وطبيعته، وأجاد بمعنى أتى بالجيد من القول أو العمل".[3]

- **اصطلاحا الجودةهي:** "صفة ناتجة عن إتباع جملة من المعايير والمواصفات المحددة لتحقيق نوعية معينة".[4]

عرفت الجودة في التعليم العالي بأنها: "قدرة الجامعة على الاهتمام ببناء مرجعيات لتكوين الطالب بطريقة تضمن مرونة عالية لمساره الدراسي والمهني وحتى يكون قادرا على استيعاب المقررات والبرامج

[1] منشورات اليونسكو، بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من اجل التغيير المجتمعي والتنمية، باريس، جويلية، 2009، ص 17.

[2] منشورات اليونسكو، المرجع السابق، ص 32.

[3] جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، 1992، ص 20.

[4] رضوان بواب، الجودة في التعليم الجامعي وآليات ضمانها داخل مؤسسات التعليم العالي، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد ،11 العدد1، 2019، ص 50.

التربوية بما يتماشى وأهدافها المسطرة بإكسابهم أنماط فكرية وسلوكية والتي تمكنه من ضمان وتحقيق طموحه المهني".[1]

وعرفها البعض أيضا بأنها: " مجموعة المعايير والإجراءات التي تهدف تبنيها وتنفيذها إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقا للأغراض المطلوبة والموافقات المنشودة بأفضل طرق وأقل جهد وتكلفة ممكنين".[2]

بناء على ما ذكر جودة التعليم العالي ترتكز على مجموعة من العناصر:

- المعايير والإجراءات ذات صلة بالتعليم،
- تطبق تلك المعايير والإجراءات الإدارة الجامعية مستعملة في ذلك موارد مادية وبشرية.
- من حيث الهدف أو المخرجات: تحقيق منتوج تكويني يحقق حاجيات سوق العمل والمجتمع وتحسينه باستمرار.

إدراكا لأهمية تحقيق الجودة في التعليم العالي دخل مفهوم الجودة إلى الجامعة في العديد من دول العالم، ففي الدول الأوروبية تم اعتماد مشروع بولونيا بإيطاليا، وهو مشروع كان يستهدف توحيد أنظمة التعليم العالي في أرويا، وقد تمخض عن هذا المشروع إعلان بولونيا في جوان 1999، الذي وقعت عليه حوالي 29 دولة أوروبية، وحث الإعلان على إنشاء فضاء جامعي موحد لدول الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام 2010، يضمن توحيد معايير النوعية في مؤسسات التعليم العالي، وهذا ما تحقق بعد مؤتمر لوزراء التعليم العالي للاتحاد الأوروبي في فيينا النمسا) عام 2010 الذي أعلن عن ميلاد الفضاء الأوروبي للتعليم العالي الموقع عليه من قبل 47 دولة.[3]

[1] حليمة قادري نصيرة بن نابي إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد 23 جوان 2017، ص362.

[2] حسن البيلاوي وآخرون الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار الميسرة، عمان، 2006، ص 12.

[3] أنظر موقع كلية الحقوق لجامعة الجزائر 1، بتاريخ 21/02/2020 على الساعة 18:00 http://droit.univ-alger.dz/?page=17،

المطلب الثالث: أنواع الجودة والبيئة الخارجية للجودة

أولا: أنواع الجودة

1. جودة الأهداف: لا تتحقق جودة التعليم العالي إذا لم تستوضح أهدافه، وتتبين ملامح الغايات المرجوة تحقيقها من ذلك ولا تقوم أهداف التعليم العالي بناء على أفكار بالية من خلال اطر ضيقة النظرة، أو ذو أبعاد قصيرة لا تري الكون بنظرة شاملة وشمولية متكاملة الأهداف تخدم بالنهاية الوطن وتنمية وتقدمة وتنعكس إيجابا على المواطن بذات الوطن، وهي أهداف دينامكية في مضمونها تجاري التطورات العلمية العالمية حتى نكون بصدد منظومة فعالة للتعليم العالي تقود قاطرة التقدم في البلد وبالنتيجة فان جودة التعليم العالي تتلخص في:

التعليم من اجل التنمية المستدامة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعليم المواطنة والدراسات الدولية والتربية الوطنية والتعليم غير العنصري وتعليم السلام، يشجع الدارسين على الاستكشاف الناقد للعلاقة بين الشمال والجنوب وفهم أوجه التكافل العالمي والعمل من اجل تغيير المواقف والقيم والسلوك، وثمة أدلة تشير إلى أن التثقيف في مجال التنمية يسهم في تغيير المواقف وبالتالي فانه يعزز من الدعم العام للتنمية.[1] (التعليم العالي في مجتمع العولمة. UNESCO2004).

لقد ثبت في العقد الماضي أن التعليم العالي والبحث يسهمان في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإحراز التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التعليم للجميع حيث تقع مسؤولية التعليم العالي باعتبار ملكا عاما على عاتق جميع الجهات الفاعلة ولاسيما الحكومات، وينبغي أن يحقق هذه الأهداف:[2]

- حيث ينبغي للتعليم العالي أن يقود المجتمع في إنتاج المعارف العلمية لمواجهة التحديات العالمية، ومنها مثلا الأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة المياه، والحوار بين الثقافات، والطاقات المتجددة والصحة العامة.

- ينبغي لمؤسسات التعليم أن تعمل من خلال مهامها الأساسية " البحث والتعليم وخدمة المجتمع " التي تضطلع بها في سياق الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية على تعزيز توجهها الجامح بين

[1] UNESCO 2004 Printed in France Internet; http. www. UNESCO. Org/ education higher / education/ quality/ innovation .P 42.

[2] منشورات اليونسكو، بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي، المرجع السابق، ص 105.

التخصصات، وتشجيع التفكير النقدي وتعزيز المواطنة النشطة، فمن شأن ذلك الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والرفاهية وفي تطبيق حقوق الإنسان ومنها المساواة بين الجنسين.

– ينبغي ألا يقتصر التعليم العالي على تطوير مهارات عالية لخدمة العالم الراهن والمقبل فحسب، وإنما يجب أن يسهم أيضا في تهيئة مواطنين ذوي مبادئ أخلاقية، وملتزمين ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية.

– يعد الاستقلال شرطا ضروريا لكي تنفذ المؤسسات مهامها على نحو يكفل الجودة والملائمة والفعالية والشفافية والشعور بالمسؤولية الاجتماعية.[1]

2. جودة البرامج: يرتبط تحقيق جودة الأهداف مع جودة البرامج التي يفترض أن توكل مهمتها لخبراء ذو تجارب عديدة ومتنوعة، وذو أفق بعيد علمي عال على دراية بالتجارب العالمية والمام كاف بالمتطلبات الوطنية والأهداف المرجو تحقيقها.

هذه البرامج يجب أن تحقق للطالب القدرة على الاستعانة بالمعارف والدرايات التقنية الملائمة لتحليل الأوضاع المركبة، وحل المشكلات التي تطرحها والقدرة على ابتدرا الأعمال في إطار تعاوني، والقدرة على التعليل الدقيق للاختيارات التي تم التوصل إليها والقدرة على الاستباق.

وفي ذات السياق سيطور تعليم القيم قدرة الطالب واعتياده على التصرف كمثقف ملتزم حقيقي، وكمواطن مسؤول ومتضامن لبناء التنمية المستديمة وثقافة السلام[2].

إن التدريب والتعليم الأساسيان رفيعي المستوى يجب أن يتجذر في سياقات الحياة الفعلية وألا يكونا عملية شكلية فارغة من المعني أو غير قابلة للنقل.

واذا كانت جودة مستوى البرامج تعتمد على جودة الأهداف، فإنها تتأثر أيضا إلى حد كبير بجودة والأساليب التربوية، فمع تضخم أعداد الطلاب الذي لا يقترن بزيادة تناسبية في الموارد ولا باستخدام التكنولوجيات الجديدة، يواجه التعليم العالي ميلا إلى اللجوء بقدر أكبر للتعليم التلقيني لمجموعات كبيرة

[1] أبو الرب،عماد وآخرون، ضمان جودة التعليم في الجامعة، ورشة تهيئة أعضاء هيئة التدريس، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2003، ص53.

[2] عبد الحي، رمزي احمد، تقييم أداء الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار الوفاء للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، 2007، ص 96.

وتشكل "الاستجابة لتضخم الأعداد دون خفض الجودة بل زيادتها" تحديا يكتسي على نحو متزايد أهمية حاسمة ويفترض التصدي له أن يبذل التعليم العالي جهدا تخيليا ضخما.[1]

3. جودة المؤطرين: لا يستقيم الظل والعود اعوج. إن تحقيق جودة الأهداف والبرامج يحتاج أيضا إلى جودة المؤطرين الذين سيلتزمون بتنفيذ وتحقيق هذه البرامج وتطويرها وتدارك النقائص التي قد ترتبط بها، لذا يجب أن تراعى في عينة المؤطرين النوعية في التكوين والتوظيف والانتقاء وتوضع معايير واضحة جادة وعلمية في الارتقاء إلى المناصب العليا، وتبتعد عن الكم وتهتم أكثر بالكيف لأنه مفتاح النوعية وتحدد لذلك مقاربات مادية للتفعيل الجودة الشاملة وحتى تلمس الفرق بين مختلف الأطر .هذا القول يصدق بالأحرى على مؤسسات التعليم العالي، الذي ترتبط مهامها (التعليم والبحوث والخدمات) بمستويات مرتفعة من التعقد والتشدد، فتلك المهام تتطلب من المدرسين والباحثين لا مستويات من المقدرة مرتفعة بوجه خاص فحسب، بل تتطلب منهم أيضا حرصا على الالتزام وقيما أخلاقية تتفق مع متطلبات جودة توجهها الملائمة الاجتماعية.[2]

تفترض سياسة ضمان الجودة من ثم تحديد خصائص الكفاءات والقدرات المطلوبة قبل وضع سياسة اختيار المدرسين والباحثين، التي يجب أن تستند إلى الجدارة أساسا وتطبيقها تطبيقا صارما. وأيضا سياسة ضمان الجودة الاهتمام بدوافع العاملين، ويبدأ هذا بسياسة ترمي إلى توفير مكانة اجتماعية ومالية لائقة للمدرسين، وينبغي اتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي، مثل التيسيرات التي تساعد على إنهاء دراسات الدكتوراه (إمكانية تمديد الفترة اللازمة عندما تكون محددة الأجل وتوفير المنح الدراسية وما إلى ذلك).

بالإضافة إلى ذلك تعتمد جودة مستوى العاملين اعتمادا متزايدا على نوعين من التغيرات الرئيسية:[3]

– أولهما يتعلق بالتدريب التربوي للمدرسين الذين يتعين عليهم أن يتبعوا على نحو متزايد مفاهيم وأساليب تربوية أكثر ابتكارا واتساما بالطابع التفاعلي عن طريق الاستفادة من الموارد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتمكين طلابهم من الاستفادة بها، "ويجب تأهيل الأساتذة تأهيلا

[1] أبو الرب،عماد وآخرون، ضمان جودة التعليم في الجامعة، المرجع السابق، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] الطائي، رعد وعيسى، قدادة، مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصـــة والعامة، بحوث المؤتمر العلمي الثاني لضـــمان الجودة، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، عمان، 2003، ص 111.

يمكنهم من استيعاب استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في عملهم التعليمي ويجعل منهم عناصر كفؤة لترويج استعمالها".

- الثاني يتعلق بوضع حوافز وبنى تشجع الباحثين على أن يعملوا متضافرين ضمن فرق متعددة التخصصات تعنى بمشروعات بحثية تدرس الموضوع الواحد من جوانب شتى.

ومن ثم "التغلب على الاختلال القائم بين أنشطة التدريس وأنشطة البحث" ففي البلدان النامية قد يصل حجم مهام التدريس والتوجيه أحيانا إلى أبعاد يستحيل معها إجراء بحوث رفيعة المستوى، وتصبح معها صفة الباحث فارغة جوفاء لا تجدي إلا في تبرير مصدر تكميلي للموارد.

4. جودة المدخلات: جودة المدخلات من جودة المخرجات، ومهما كانت المبررات الكمية فيجب أن تضبط نتائج الانتقاء والقبول بالجامعة حتى يتسنى كبح الأمواج البشرية التي تزيد من اللاجودة وتهمش الجامعة وتكبح إرادة الدول في التقدم، إن جودة المخرجات مرهونة بشكل كبير بجودة المدخلات.

وحيث يؤلف الطلاب المادة الأولية للتعليم العالي وبالتالي شرطا أوليا لجودته، لذا فإن مبدأ الجدارة أي مجموع المهارات المناسبة، هو الذي ينبغي أن يحكم الالتحاق بالتعليم العالي ويقتضي الأمر بذل جهود دءوبة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي.

ويفترض انتفاع جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة بفرصة الالتحاق بالتعليم العالي تشاورا مع التعليم الثانوي والأجهزة المعنية بالانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي.

وتفترض جودة مستوى الطلاب الذي ينظر إليها بروح الحرص على أكبر قدر من الإنصاف، ألا تخلط مؤسسات التعليم بين مفهومي "النخبة" «والجدارة". فمفهوم النخبة يشير إلى البحث عن الخصوصي في حين أن مفهوم الجدارة يشير إلى البحث عن العمومي.

كما يفترض الحرص على جودة مستوى الطلاب ألا يتركوا لشأنهم أثناء دراستهم، بل أن يكونوا أطرافا مشاركة في حياة المؤسسة وإدارتها من أجل تنمية روح المبادرة وحس المسؤولية وثقافة التضامن في نفوسهم، وفضلا عن ذلك من المهم أن تنشئ المؤسسات بنى للتوجيه والمساعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية، كما يشعر الطلاب الذين يجتازون أوضاعا صعبة أن هناك حرصا على التضامن معهم وإصرارا على معاونة جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة على استكمال تدريبهم.[1]

[1] الطائي، رعد وعيسى، قدادة، مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصة والعامة، المرجع السابق، ص 113.

لقد أسفر التحول إلى اقتصاديات ما بعد الفترة الصناعية إلى طلب كثيف على التعليم العالي وتزايد التسجيلات بسرعة جنونية.[1]

ويزداد انتشار اعتبار التعليم العالي ٍ محركا للتنمية الاقتصادية، لكن أعداد الطلبة تتضخم وإيرادات الحكومات من الضرائب قاصرة على العموم عن مواكبة ارتفاع تكاليف أنظمة التعليم العامة، وكثير ما تكون النتيجة هي زيادة التقشف بشتى مظاهره، من اكتظاظ قاعات التدريس والمحاضرة ومجموعات كتب أصبحت من المهجورات وانخفاض الأرصدة المخصصة للبحوث، وتدهور حالة المرفق، واستفحلت المشكلة على الأكثر في بلدان النامية بما فيها الجزائر.

- **ترسيخ ثقافة الاستقلال الذاتي والمسؤولية والخضوع للمسألة:**

قد يكون سوء التسيير وتداخل الصلاحيات بين مختلف الفاعلين بالمؤسسات التعليمية أكثر العيوب الذي تشكو منه الجامعة في الدول النامية، وكثير من مسؤولي الجامعات وأعوانها لا يلتزمون بالكثير من المهام الموكلة لهم، وقد نجد في الكثير من الجامعات أعوان لا سلطة عليهم لا تردعهم قوانين ولا يعبئون بأوامر مسؤوليهم يقضون معظم وقتهم خارج مكاتبهم، لا عمل لهم سوى عرقلة شؤون ومصالح الجامعة وأهدافها. غير أن مشكلة التسيير قد لا تتلخص في سوء إدارة بعض موظفيها، بل أن الأمر يتجاوز ذلك في حدود المسؤوليات المتاحة لهم ومدي الاستقلال في قراراتهم، وحتى آليات التعيين والعزل التي قد لا تتم بطرق واضحة وتتسم بالغموض وتبتعد عن الطرق القانونية وقد تكون في بعض الأحيان تتسم بالتعسف، لذا يجب أن يترسخ بالجامعات مبدأ يقوم على "ثقافة الاستقلال الذاتي والمسؤولية والخضوع للمسألة "، حيث ينبغي أن يوطد استقلال مؤسسات التعليم العالي وأن يقترن هذا الاستقلال بمستوى رفيع من المسؤولية والخضوع للمساءلة مع إفساح أكبر قدر ممكن من المشاركة أمام الطلاب والمدرسين والإداريين في عملية اتخاذ القرارات. وتملك استقلالا ذاتيا كاملا وحرية أكاديمية تامة مسؤولة أمام مجتمع.[2]

إن الربط الوثيق بين ثقافة المساءلة وثقافة الاستقلال الذاتي المسؤول يشكل أحد التحديات الكبرى المطروحة على مؤسسات التعليم العالي في القرن الحالي.

[1] ورثن بولاغ، حالة التعليم العالي في عالم اليوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، واشنطن 18 جوان 2009، ص 10.

[2] الطائي، رعد وعيسى، قدادة، مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصة والعامة، المرجع السابق، ص 119.

- جودة مستوى البنى الأساسية والبيئية الداخلية والخارجية:

تحقيق الجودة بالجامعات لا يتم إلا في هياكل مريحة واسعة تخدم العلم وتنمية مصممة لذلك مزوده بما تستوجبه العملية التعليمة من كل المعدات الضرورية وحتى الكمالية، إن الجودة مرتبطة بالوفرة والوفرة كفيلة بان تفرض الجودة وعندما يكون الأستاذ يشحت ابسط معداته التعليمية فان عطائه لا محالة سيتدنى مهما كانت غزارة علمه وعزيمة إرادته في البذل والعطاء.

وستعتمد جودة البني الأساسية في المستقبل على الاهتمام الذي توليه مؤسسات التعليم العالي لتنمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، والتعليم عن بعد، والجامعة المجازية، بيد أن الاستثمارات المطلوبة للاستفادة منها استثمارات كبيرة ضخمة، كما أن الاستثمارات المطلوبة لمواكبة تطورها بالغ السرعة استثمارات لا يستهان بها.

ومن المفيد دوما التأكيد على أن التكنولوجيات الجديدة تفتح آفاقا غير عادية للتعليم ولتنويع المؤسسات، لكن على المؤسسات أن تراعي أن هذه التكنولوجيات لئن غيرت العلاقات بين المدرسين والطلاب، فإنها لا تلغي ضرورة وجودة صلة مباشرة بين الطالب والمدرس وفيما بين الطلاب أنفسهم الذين يعتمدون على هذا التفاعل في تطورهم الاجتماعي.[1]

5. جودة المخرجات: عندما تتحقق جودة ما سلف ذكره نكون هنا بصدد جودة النتائج هذه الأخيرة حتما ستكون عملية آلية منطقية متسلسلة ومتتابعة مع المراحل السابقة لها، لأنها استدلال منطقي صاعد يبدأ من قاعدة واضحة إلى نتيجة منطقية معقولة.

لكن في الواقع وحيث تكمن الكثير من النقائص فانه "توجد فجوة كبير بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسوق العمل ويزيد هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة وعن متطلبات التقنيات السريعة التطور"[2].

[1] عز الدين يونس ناجي–عبد الله أحمد الفراني، **نشر ثقافة الجودة في السياقات الجامعية المعاصرة في ليبيا – المفهوم والأبعاد**، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، 4/3 أفريل 2014، ص 74.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. One UN Plaza ,New York, NY 10017, USA ، ص 03.

وعلى الرغم من قلة الدراسات فانه توجد دلائل عديدة على التناقض الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، فقد أكدت الدراسات على غلبة ثلاث سمات أساسية على نتائج التعليم في البلدان العربية هي:[1]

- تدني التحصيل المعرفي.
- ضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.
- خلل جوهري بين سوق العمل ومستوي التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى.

ولعل أكثر الجوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات التنمية للمجتمعات العربية. بل أن البلدان العربية أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والثقافة العالمية في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لتحقيق التقدم.

ثانيا: جودة البيئة الخارجية

المحيط أو ما يسمى بالبيئة الخارجية هو مرآة الجامعة ولا يستقيم أمر الجامعة في محيط سيئ لان بالأساس الجامعة تتفاعل مع المحيط وتتعاون معه وتخدمه، وبالتالي فإنها تتوقع منه الاستزادة والتطور والتفاعل الايجابي واكتساب ما لدي المحيط والذي قد تفتقره الجامعة كخبراته وكذا دعمه ومساعداته.

ومهما يكن حجم وجودة البنى الأساسية فانه، يجب الإشارة أيضا إلى جودة بيئة الحياة داخل مؤسسة التعليم العالي وجودة البيئة الخارجية، فلئن كانت مؤسسة التعليم مكانا للتدريب ينبغي أن يشجع الطلاب على تحمل مسؤولية تدريبهم، فإنها أيضا مكان للتربية وجودة بيئة الحياة داخل المؤسسة ينبغي أن تتجلى في مؤشرات ملموسة تنم عن الحرص على الجمال (التصميم المعماري وإفساح مكان للحياة الثقافية، والحق. (حرية انتفاع الطلاب بقواعد البيانات وتخصيص أماكن للمناقشات)، والعدل (المشاركة في المشروعات الاجتماعية وفي حركات التضامن). ولكن لا يمكن للجامعة أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها، إذ ينبغي خلق تفاعلات بين البيئة الداخلية والخارجية مثل الحرص على جودة المواصلات بين الحرم الجامعي والمدينة والانتفاع المشترك بموارد معنية وتبادل قواعد البيانات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وينبغي أن تستهدف علاقات الشراكة هذه البحث المشترك عن الجودة من أجل تنمية أفضل.[2]

[1] عز الدين يونس ناجي – عبد الله أحمد الفراني، المرجع السابق، ص 77.

[2] ذهبية الجوزي، **الحكم الراشد وجودة التعليم العالي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 81.

1. البحث والتطوير:

تقوم علاقة قوية بين نظم التعليم والتطوير ومنظومة التعليم، حيث تجعل مرحلة التعليم العالي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل في الأولى، كما أن الانغماس في البحث والتطوير التقني ينعكس ايجابيا على فرص التعليم والتعلم خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المتطورة وبالتحديد في مرحلة التعليم الأعلى، وهو ما يفتقده التعليم العالي في الوطن العربي.

وقد جرت العادة على توكيل مهمة تقصي المعارف بشان التعليم إلى الجامعات والمعاهد الوطنية المعنية بالبحوث في مجال التعليم، فهذه المؤسسات تعكف على دراسة أساليب التدريس والتعلم المطبقة ميدانيا وتوظيف ما تخلص إليه من استنتاجات إلى المعارف السابقة، ثم تقوم بنشر النتائج في الأوساط الجامعية وتوزيعها على واضعي السياسات العامة وإحالتها في بعض الحالات النادرة مباشرة إلى المدارس والمعلمين أو المنظمين الوسيطية، بيد أن هناك عيبا سياسيا يشوب هذا النظام، فالمعارف المستقاة من سياق معين قد يصعب تطبيقا في سياق آخر ويمثل ذلك مشكلة تعاني منها الدول النامية والصناعية على حد سواء، إلا أنها تتفاقم بادعاء بعضهم بوجود أساليب مطبقة دوليا ينقلها الباحثون والمستشارون من سياقها الشمالي إلى بلدان الجنوب، ولذا فمن اجل النهوض بجدوى البحوث في مجال التعليم قامت بعض البلدان بتشكيل هيئات تظم مختلف الأطراف المعنية مثل واضعي السياسات العامة ومزاولي المهنة والجامعيين والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل ومن الأمثلة على ذلك تذكر اللجنة المعنية بالقيم في مجال التعليم.[1]

2. انتشار وتعميم ثقافة التقييم:

مفهوما الجودة وضمان الجودة بات يقترن بهما على نحو متزايد مفهوما التقييم وثقافة التقييم، كما أكدت على ذلك جميع المؤتمرات الإقليمية التي عقدت تحت وصاية اليونسكو، وإذا كان مفهوم التقييم قد اعتبر، نوعا من الرقابة على الصلة بين النتائج المحرزة والنتائج المتوقعة، قياسا على مفهوم رقابة الجودة الذي حظي باهتمام الشركات في العقود الأخيرة فإنه يميل الآن إلى اتخاذ اتجاه آخر أكثر اتساعا ليعني عملية جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة والسليمة والموثوق بها من أجل تمكين الأطراف المعنية من اتخاذ القرارات التي يقتضيها تحسين الأنشطة والنتائج.[2]

[1] عز الدين يونس ناجي – عبد الله أحمد الفراني، المرجع السابق، ص 88.

[2] منشورات اليونسكو، بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي، المرجع السابق، ص 109.

وعليه، إذا أردنا الاستجابة للتحديات التي يطرحها العالم على التعليم العالي "ينبغي بناء ثقافة التقييم وتوطيدها في جميع المؤسسات "ويعني هذا من ثم أن الأهداف المنشودة ينبغي تحديدها تحديدا واضحا من جانب الأطراف المعنية وبمشاركتها في ارتباط مع مسؤولي المستويات العليا ضمانا لاتساق مجمل الأهداف المحددة، كما يعني هذا أن تترجم تلك الأهداف إلى عدة مؤشرات ملائمة يمكن رصدها كي يتسنى استقاء معلومات عن التنفيذ.

وينبغي إشاعة ودعم ثقافة التقييم والتقييم الذاتي هذه على جميع المستويات من مستوى الطلاب، ولكن ينبغي للمؤسسة أن تغرس ثقافة التقييم أيضا على جميع الأصعدة وإزاء البيئة الخارجية والاجتماعية منها والمهنية.

وتفترض ثقافة التقييم إنشاء قواعد بيانات يضم بعضها بيانات دورية تتيح تحليل تطور نتائج الأنشطة على امتداد الزمن ومن المهم إذن "إيجاد توازن عادل بين التكاليف وتحسين مستوى الجودة".

وفي العالم يجري تعزيز ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية. عن طريق دعم حوالى 36 جامعة عامة وخاصة وتبني أدوات معتمدة دولياُ لضمان الجودة في ما يخص المناهج في كليات ومعاهد التربية والهندسة وادارة الأعمال والكمبيوتر، مهتد هذا المشروع الطريق أمام جهود إصلاح التعليم العالي في المنطقة انطلاقاً من فهم سليمٍ لنقاط قوة الجامعات العربية. وما تواجهه من تحديات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول العربية).[1]

3. جودة الحكم:

تحقيق الجامعة الجيدة يتم في إطار الحكم الجيد، والحكم الردئ لا ينتج الجامعة الجيدة وعندما توظف الجامعة لغير الأهداف المنيطة بها وتصبح مسرحا للصراعات الحزبية وملتقى للأطروحات السياسية تتدحرج الدروس والمحاضرات العلمية والبحث العلمي نحو مرتبة دنيا، وتصبح بعد ذلك مكانا للمنابر السياسية والدعوات الحزبية وتعلو في الجامعة منابر دعاة الرداءة والتخلف.

تظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان البلدان أن تحقق " أرباحا تنموية " اكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها. تشير التقديرات إلى أن البلد الذي يرفع مستوى الحكم فيه من مستوى متدني نسبيا إلى مستوى معتدل يستطيع أن يضاعف ثلاث مرات تقريبا الدخل الفردي لسكانه في المدى الطويل، ويخفض نسبة

[1] عز الدين يونس ناجي – عبد الله أحمد الفراني، المرجع السابق، ص 77.

الأمية ووفيات الأطفال، ومن شان هذا التحسن أن يؤدي على سبيل المثال إلى التقدم خطوة نحو الأمام[1]."

وحيث يؤكد البنك الدولي على خمسة محاور تركيز شاملة، وهي:[2]

- إدارة إصلاح قطاع التعليم.
- الاقتصاد والتمويل.
- تحسين النوعية.
- نظام الإدارة العامة والمساءلة (بما في ذلك قضايا مثل إجراءات تحقيق اللامركزية ومكافحة الفساد).
- تقييم العملية التعليمية واستخدام نظم المعلومات.

ولتناول تلك المحاور، يقوم برنامج التعليم حالياً بتقديم دورة تدريبية رئيسية عن التعليم الأساسي، بعنوان: "خيارات إستراتيجية من أجل إصلاح قطاع التعليم"، كما سيتيح هذا العام، دورة تدريبية جديدة بالتعاون مع برنامج المعرفة من أجل التنمية بشأن التحديات والفرص التي تواجه المراحل التالية للتعليم الأساسي، بعنوان "التعليم من أجل التنمية والقدرة على المنافسة". علاوة على ذلك، يجري تكييف برامج رئيسية أخرى لبناء القدرات لتلاءم احتياجات خاصة بمناطق وبلدان محددة، ويتم تقديمها عبر طائفة متنوعة من الأساليب تشمل: أساليب التعلم المباشر، والتعليم عن بعد (شاملاً مؤتمرات الفيديو، والتعليم الإلكتروني، والإنترنت)، إلى جانب مجموعة من برامج التعلم بأساليب مختلطة.

ويستهدف هذا البرنامج العناصر الأساسية المحفزة للتغيير من القطاعين العام والخاص المنخرطة في رسم السياسة التعليمية على الصعيدين المركزي والمحلي لأجهزة الإدارة الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات القائمة على تطوير مهارات المعلمين، والمعنيين من جهاز موظفي البنك الدولي، وغير ذلك من الوكالات الدولية والثنائية الأخرى.[3]

المبحث الثاني: أهداف ومعايير جودة التعليم العالي

المطلب الأول: أهداف جودة مخرجات التعليم العالي

[1] البنك الدولي– عشر أساطير عن علاقة الحكم بالفساد–دانيال كوفمان–أكتوبر 2005، ص 10، على الرابط: http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCORINARA/Resources/10_myths_arabic.pdf.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

[3] تيسير أندراوس سليم، **التدريس الإبداعي الجامعي كمتطلب رئيسي لضمان جودة التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 5/4 افريل 2014، ص 116.

لجودة التعليم العالي أهداف عدة نذكر منها[1]:

1. التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري، وواجب وطني، تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة؛

2. تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة؛

3. ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات الوقاية خير من العلاج والتّعليم مدى الحياة؛

4. الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التّعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي؛

5. الوقوف على المشكلات التّعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليليها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها؛

6. فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التّعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما، والتعاون مع المنظّمات التي تعنى بالنظام التّعليمي لتحديث برامجه وتطويرها؛

7. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس.

كما يمكن أن نستخلص أهم **مؤشرات جودة التعليم العالي** في النقاط التالية:[2]

1. جودة عضو هيئة التدريس وطرق التدريس:

- **جودة عضو هيئة التدريس:** مهما بلغت البرامج التعليمية من الجودة فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء ومؤهلون؛
- **جودة الطالب:** لتحقيق جودة الطالب لا بد من توفر الخدمات التي تقدم له، وكذا مناسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إضافة إلى تعزيز دافعيتهم للتعلم واكتسابهم مهارات فنية تسهل انخراطهم في سوق العمل؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 120-121.

[2] صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات التعليم العالي الجزائرية: افاقه ومعوقاته – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014/2013، ص 54-55.

- **جودة البرامج التعليمية:** تعتبر خطة تعليمية ضرورية تعتمدها مؤسسة التعليم العالي للحصول على الخريجين المؤهلين؛
- **طرق التدريس الجامعي:** تتمثل في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها واسترجاعها ثم نسيانها بعد ذلك.

2. **جودة المباني التعليمية والوسائل والكتاب التعليمي:** تعد كل من المباني التعليمية، الوسائل والكتاب التعليمي أحد أهم العناصر التي يعتمد عليها في القيام بالعملية التعليمية، ولتحقيق الجودة فيها ينبغي الاهتمام بجودة تلك العناصر.

3. **جودة الإدارة التعليمية:** يدخل في جودة إدارة مؤسسة التعليم العالي جودة كل من:

- **التخطيط:** فهو يبنى على أساس كل من احتياجات المجتمع والمواءمة بين متطلبات التنمية وإمكاناته؛
- **التنظيم:** هو عملية تحديد المسؤوليات، تفويض السلطات، توزيع المهام بين الموظفين كل حسب تخصصه وتعاونهم من أجل تنفيذها بغية تحقيق أهداف التنظيم المرسومة مسبقا؛
- **القيادة:** تؤدي دورا فاعلا في العملية الإدارية لتكون أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف؛
- **الرقابة:** هي العملية التي يستطيع من خلالها صانعي القرارا لتأكد من أن النشاط الفعلي يتماشى مع النشاط المخطط له من خلال القيام بقياس الأداء وتحديد الانحرافات ومعالجتها للوصول إلى الهدف المسطر[1].

المطلب الثاني: أهداف ضمان جودة مخرجات التعليم العالي

[1] نجوى حرنان، **مساهمة ادارة الجودة في تحسين جودة التعليم العالي – دراسة عينة من الجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص ص 07 – 09.

أظهرت الأبحاث التجريبية أن آليات ضمان الجودة الخارجية هو نشاط يمكن ربطه بالعديد من الأغراض المختلفة، بما في ذلك:[1]

- ضمان المساءلة.
- تغيير التوجيه الحكومي للتعليم العالي.
- تحسين جودة أحكام التعليم العالي.
- إبلاغ الطلاب وأصحاب العمل بجودة تقديم التعليم.
- تعزيز القدرة التنافسية بين المؤسسات وطنيا ودوليا.
- التحقق من جودة مقدمي الخدمة الجدد في قطاع التعليم العالي.

القائمة المذكورة أعلاه ليست شاملة، ويمكن إضافة أغراض أخرى. ومع ذلك، فإن المناقشة الرئيسية فيما يتعلق بآليات ضمان الجودة الخارجية هي ما إذا كان الغرض الرئيسي من هذا النشاط يجب أن يوجه نحو المساءلة (الرقابة) أو التطوير (التحسين). غالبًا ما ترتبط هذه المسألة ارتباطا مباشرًا بالأفكار والنهج الحكومية المتعلقة بكيفية توجيه التعليم العالي، ومستوى الثقة في القطاع ومستوى الاستقلالية الممنوحة للقطاع.

على الرغم من أن الاتجاه العام هو أن تكون سلطة جودة البيئة مرتبطة بشكل متزايد بالمساءلة الخارجية، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الأمثلة على ترتيبات سلطة جودة البيئة الوطنية والدولية التي تحاول الجمع بين المساءلة والتحسين في عملياتها.

لهذا نجد أن هناك أشكال مختلفة من ضمان الجودة الخارجي على غرار غالبًا ما يرتبط الغرض المقدم من آليات ضمان الجودة الخارجية ارتباطا وثيقا بأشكال آليات ضمان الجودة الخارجية التي يتم تنفيذها، ومن ثم، في الأنظمة التي تكون فيها السيطرة والتنافسية والمكانة على رأس جدول الأعمال، هناك اتجاه نحو إطلاق ترتيبات آليات ضمان الجودة الخارجية حيث يكون الاعتماد نشاطاً رئيسيًا في الأنظمة التي تميل فيها الأغراض أكثر إلى التحسين، تكون الأشكال الأخرى من آليات ضمان الجودة الخارجية أكثر شيوعًا بما في ذلك عمليات التدقيق وخطط التقييم الأكثر تخصيصا.[2]

تشمل الأشكال الرئيسية لآليات ضمان الجودة الخارجية مايلي:[3]

[1] فريد بلواهري، **مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د**، المرجع السابق، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص 77-78.

- **الاعتماد:** وهو إجراء لآليات ضمان الجودة الخارجية يهدف إلى تقديم إجابة بنعم أو لا على السؤال ما إذا كانت مؤسسة تعليم عالي معينة أو عرض تعليمي معين أعلى من الحد الأكاديمي المطلوب، ويكون الاعتماد من طرف وكالات مستقلة عن الجامعات وكذلك عن الحكومات ويمكن اعتماد الجامعة ككل أو واحدة أو أكثر من الشهادات التي تقدمها الجامعة.
- **التدقيق:** وهو إجراء لآليات ضمان الجودة الخارجية يهدف إلى الإشراف على إجراءات ضمان الجودة الداخلية المعمول بها في مؤسسة معينة أو في عرض تعليمي معين. عادةً ما يتم استخدام عمليات التدقيق على المستوى المؤسسي وغالبًا ما تهدف إلى دعم القيادة المؤسسية في مواصلة تطوير الجامعة أو الكلية.
- **التقييم:** وهو إجراء لآليات ضمان الجودة الخارجية يهدف إلى تحليل المخرجات أو النتائج أو الأداء الأكاديمي لعرض تعليمي. غالبًا ما تركز هذه المخرجات على ما يعرفه الطلاب أو تعلموه نتيجة لدراستهم.
- **الترخيص:** وهو إجراء آليات ضمان الجودة الخارجية يمكن مؤسسة أو عروض تعليمية محددة من الحق الأولي لقبول الطلاب. عادة، يتم منح الترخيص لفترة محدودة وهو إجراء آليات ضمان الجودة الخارجية الذي يتم دمجه غالبًا مع الاعتمادات اللاحقة وعمليات التدقيق وما إلى ذلك.

حيث يمكن تتبع تأثيرات وتأثير آليات ضمان الجودة الخارجية من حيث المبدأ إلى النظام وكذلك إلى المستوى المؤسسي.

كما يمكن أن ترتبط تأثيرات مستوى النظام النموذجية بالتحول في كيفية إدارة مؤسسات التعليم العالي، والتصورات حول كيفية أداء نظام تعليم عالي معين، وعمليات التنويع في المشهد المؤسسي.

ومع ذلك، فقد ركزت معظم الدراسات على كيفية تأثير سلطة جودة البيئة على مؤسسات التعليم العالي، وبشكل عام، غالبًا ما يتم تسليط الضوء على ثلاثة أبعاد على أنها نتائج رئيسية لآليات ضمان الجودة الخارجية وهي:[1]

- المركزية.
- الاحترافية.
- إشراك المتعاملين مع المؤسسة (طلبة، أساتذة، أرباب عمل ...).

ومن خلال تحقيق التوازن بين التقييم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي، يمكن للمؤسسة الحائزة على وسم الجودة ان تحقق نتائج جد ايجابية فيما يتعلق بالطلب على شهاداتها وقيمة تلك الشهادات في سوق العمل الوطنية والدولية وهو ما حققته كبرى الجامعات في العالم على غرار هارفارد وكامبردج وغيرهما من الجامعات التي أصبحت المقصد الرئيسي للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والوطنية في مجال البحث عن العمالة المؤهلة.

المطلب الثالث: ضمان الجودة في التعليم العالي بين معايير الرقابة الداخلية والخارجية ومعايير التصنيف (معايير الجودة العالمية للجامعات)

أولا: ضمان الجودة في التعليم العالي بين معايير الرقابة الداخلية والخارجية

يتم تعريف ضمان الجودة على أنه جزء من نظام إدارة الجودة الذي يركز على فكرة الوفاء بمتطلبات الجودة وفق معايير ISO 9000 2006) والعائلة المتفرعة عنها تقترح هذه الورقة مقاربة شاملة لمصطلح "ضمان الجودة" في مؤسسة التعليم العالي ولكن أهمية أدوات ضمان الجودة في الجامعة تقترح التركيز على الآثار المترتبة على هذا المكون في الفهم والأداء الأسامي في الجامعات.

وفقًا لتقرير جمعية الجامعات الأوروبية، تأثرت مؤسسات التعليم العالي في العقود الماضية بعدد من التغييرات فيما يتعلق بمعدلات المشاركة الأعلى، فيما يتعلق بالتدويل، وكذلك فيما يتعلق بالمنافسة العالمية المتزايدة في هذا القطاع.

التغييرات المذكورة هي في الوقت الحاضر أساسيات مبادئ اتفاقية "بولونيا" واستراتيجية لشبونة" تتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاقية بولونيا واستراتيجية لشبونة في إنشاء هيكل مشترك من ثلاثة مستويات البكالوريوس

[1]Stensaker B. (2018) ExternalQuality Assurance in Higher Education. In: Teixeira P., Shin J. (eds) Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions.Springer, https://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1_523-1Dordrecht.

والماجستير والدكتوراه) ونظام ائتماني مشترك (نظام) تحويل الرصيد الأوروبي – ECTS) وتعزيز التنقل والتوظيف بين الخريجين.[1]

في الواقع، منذ عام 2000، كانت اتفاقية بولونيا واستراتيجية لشبونة القوى الدافعة للإصلاحات التعليمية في جميع أنحاء أوروبا كلاهما يشير إلى إنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية ويفحصان هيكل البرامج الأكاديمية والمؤهلات الدولية لبرامج الدكتوراه، ومستوى توظيف الخريجين والتنقل الدولي، والعلاقة مع أصحاب المصلحة وعملية ضمان الجودة في التعليم العالي. تشير اتفاقية بولونيا إلى 45 دولة في أوروبا، بما في ذلك السلطات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي والطلاب.[2]

تعزز هذه العملية أجندة الإصلاحات وتبني هيكل مشترك للتعليم العالي.

تغطي استراتيجية لشبونة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعمل على تعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الطموحة تعزز استراتيجية لشبونة التميز في البحث والابتكار، مع التركيز على القدرة التنافسية العالمية، والموارد اللازمة للتوظيف وتنمية المهارات. يبرز الجدول التالي السمات المميزة الرئيسية للعمليتين فيما يتعلق بأهدافهما:

1. **اتفاقية بولونيا:** تعتمد على التركيز على تكييف نظام التعليم العالي مع احتياجات الشركات، كما يمكن وصفها بأنها عملية تتميز بالتعاون والتنوع والمرونة والإبداع.
2. **إستراتيجية لشبونة:** أساس هذه الاستراتيجية هو أن التعليم لتلبية أساس الاحتياجات الاقتصادية لأوروبا. كما يمكن وصفها بأنها عملية تتميز بالقدرة التنافسية والتميز والبحث الأكاديمي والتقييمات والتكنولوجيا والابتكار.

حيث أصبح الاتجاه الحالي في أوروبا هو مراعاة مبادئ عملية بولونيا كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية لشبونة فيما يتعلق بإستراتيجية ضمان الجودة، تطورت عملية بولونيا من ضمان الجودة الخارجي إلى ضمان الجودة المؤسسي (الداخلي).

[1]Stwine E, Alves M. Highereducation and employability of graduates:willBolognamake a difference? Eur Educ Res J. 2010;9(1):p-12.

[2]Bollaert L, et al. Embeddingquality culture in highereducation. A selection of Papers form the 1st European Forum for Quality Assurance, Brussels; 2007, p 42

تعتمد إستراتيجية لشبونة بشكل أكبر على ضمان الجودة الخارجية والاعتماد وضمان جودة البرامج الدراسية وتعزيز أدوات الاتصال مع أصحاب المصلحة والتركيز على التميز ومقارنة الجامعات من خلال الرسوم البيانية.[1]

إن تطوير نظام تقييم الجودة الداخلي للمؤسسة يسلط الضوء في الواقع على الإصلاح الأساسي في منطقة التعليم العالي الأوروبية تتحمل الجامعات، من وجهة النظر هذه مسؤولية ضمان جودة التدريس والبحث والعمليات التنظيمية الداخلية في كل مكان في أوروبا، تقوم الجامعات بعملية تقييم منهجية لأدوات ضمان الجودة وتنفيذ نظام إدارة الجودة. علاوة على ذلك، يدعم بيان برلين (2003) فكرة أن مسؤولية ضمان الجودة في التعليم العالي تقع على عاتق كل مؤسسة ويتم توفيرها بشكل أساسي وفقًا لنظام ضمان الجودة الوطني. وفقًا لقائمة مصطلحات الجودة الدولية: إن ضمان الجودة في التعليم العالي هو عملية لتأسيس ثقة أصحاب العمل بأن الخدمات التعليمية تلبي توقعاتهم مع مراعاة الحد الأدنى من المتطلبات. يحدد (Georgevia.P) الأهداف التالية لضمان الجودة في التعليم العالي:

- توفير المعلومات المتعلقة بعمليات الجودة؛
- التحسين المستمر للخدمات التعليمية؛
- إدارة فعالة للموارد.

وبالإضافة إلى ذلك، يذكر المؤلف أن ضمان الجودة يوضح الإجراءات والأنشطة في مؤسسات التعليم العالي من أجل ضمان أن برامج الدراسة تلبي مواصفات الجودة والمواصفات الخاصة بالهيئات المعتمدة في هذا القطاع.

أيضًا، وفقًا لـ(popescu)، فإن الهدف من ضمان الجودة هو توفير الثقة بين أصحاب المصلحة، بالإشارة بشكل أساسي إلى وسائل تحقيق رضا أصحاب المصلحة في رأي هذا المؤلف، تعد الخطوات التالية ضرورية لتحقيق ضمان الجودة:

- إعداد الوثائق التي تدعم سياسة المنظمات في مجال الجودة؛
- تنظيم الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة المذكورة أعلاه؛
- تحديد درجة تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة؛

[1] Ibid.p 42.

- تقييم العمليات والمنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة وتحديد نوع المخاطر التي قد تحدث وتؤثر على الجودة؛
- تحديد درجة التحكم في المخاطر المذكورة أعلاه؛
- تحديد كيفية توافق المنتج مع الخصائص المحددة.

في الحقيقة، أصبحت عمليات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي جزءا متكاملا من نظام إدارة الجودة الشاملة، ومن وجهة النظر هذه، من المهم ملاحظة أن هذا النظام يعتمد على ثقافة الجودة، والتي تمتد إلى المنظمة بأكملها، وتشير لإشراك جميع الأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة الأكاديمية.

يعد تطوير نظام إدارة الجودة بناءً على مؤشرات الأداء جانبًا أساسيًا لتحقيق التميز الأكاديمي. ويعتمد إنشاء مؤشرات الأداء على الأهداف الأساسية التالية التي حددها مجلس التعليم، لولاية إلينوي الأمريكية سنة 2001:[1]

- يدعم النمو الاقتصادي من خلال مهارات الخريجين وكفاءاتهم المصممة لتلبية متطلبات سوق العمل خاصة الشركات والمؤسسات الشريكة؛
- يحسن عمليات البحث وأنشطة التدريس؛
- يعزز الشراكات بين الجامعات؛
- يزيد من فرص الحصول على التعليم؛
- يلبي احتياجات المتعاملين الداخليين والخارجيين؛
- تشجيع التميز والمساءلة على المستوى التنظيمي؛

وفقا لأبعاد ضمان الجودة المذكورة أعلاه على المستوى الجامعي، تشير هذه الورقة إلى أهمية تطوير نظام إدارة الجودة على أساس مؤشرات الأداء، كجزء من الإستراتيجية المؤسسية لكي تتمكن هذه الأخيرة من الدخول في مجال الرقمنة. وهو ما يتطلب خضوع المؤسسات الجامعية لتقييمات آليات ضمان الجودة الخارجية هو مصطلح تم إدخاله بشكل متزايد في أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، في حين تم إنشاء الأشكال الأولى من آليات ضمان الجودة الخارجية الاعتماد الخارجي، في الولايات المتحدة الأمريكية

[1]Board of Education, State of Illinois. Establishing performance indicators to assessprogresstoward meeting the goals of Illinois Commitment, ExecutiveSummary; 2001. P 23.

منذ أكثر من قرن، حيث تم إدخال التراكم الهائل لأنظمة آليات ضمان الجودة الخارجية منذ منتصف الثمانينيات، ويستمر عدد من البلدان في إنشاء مثل هذه الأنظمة حتى اليوم.[1]

ثانيا: معايير التصنيف (معايير الجودة العالمية للجامعات)

جرت العادة منذ سنوات سعي بعض الهيئات والجامعات لوضع معايير التقييم والتصنيف العالمي للجامعات وتهتم عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية بتصنيف الجامعات حول العالم، حيث أصبحت بعض تلك التصنيفات معتمدة من قبل الكثير من المؤسسات الأكاديمية في العالم، ويعتمد تصنيف تلك المؤسسات على عدة معايير تختلف من تصنيف لآخر.

1. التجربة الجزائرية في ضمان الجودة:

- الجزائر بذلت جهود معتبرة لإعادة الاعتبار للجامعة والقيام بدورها المنوط بها والنهوض بجودة خريجها وقد قامت الوصاية خلال السنوات الماضية بتشكيل اللجنة الوطنية لضمان الجودة وكذا خلايا الجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية وهي تعمل حثيثا لأجل وضع خارطة طريق لتحقيق ضمان الجودة التعليم العالي، هذا بالإضافة إلى المخصصات المالية التي اعتمدت للبرامج الوطنية للبحث « PNR » وكذا والسعي إلى ربط الجامعات الوطنية والإطارات الوطنية بالخارج بمراكز البحث بالجزائر وهذا من اجل نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الدولية لهذه المشاريع، وقد تزامن كل هذا بتطبيق نظام التعليم « ل.م.د » LMD الذي هو تجربة دولية تطبق في اغلب دول العالم المتقدم وهي جهود قد تؤتي ثمارها بعد حين.[2]

توقد نوعت الجهود بين الحكومية منها والجامعية حيث بادرت هيئات التدريس في أكثر من جامعة الى عقد ملتقيات وطنية ودولية تبحث في ذات الموضوع من اجل توفير شروط متطلبات الجودة في المؤسسات الجامعية، وعلى سبيل المثال فقد تناول الملتقيان الأول والثاني المنعقدان شهري ماي وجوان 2008، بجامعة. سكيكدة " الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام "ل.م.د". ضمان الجودة

[1]Ratcliffe, J.R. 1996. Assessment, accreditation and evaluation in the US. Quality in Higher Education 2 (1): 5-19.

[2]فريد بلواهري، **مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة – دراسة ميدانية بجامعة المسيلة**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف 2، 2013/2012، ص 41.

في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات"، وقد تجددت المبادرة مرة أخرى في جهود الندوة الجهوية لشرق الوطن في جهود مجموعة من الجامعات لعقد ملتقى دولي في عام 2010 بعنوان "رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي، وقد بادرت نفس الجامعة إلى عقد ملتقى دولي ثاني في عام 2012 حول ضمان الجودة في التعليم العالي في طبعته الثانية تحت شعار تجارب ميدانية".[1]

2. مكانة الجامعة الجزائرية في التصنيفات الدولية:

لم ترحم التصنيفات العالمية الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات فأكبر ثلاث تصنيفات عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم. إذ أسقط تصنيف جامعة "جايوتونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة الصادر في الجامعة الجزائرية، وإن كان هذا المؤشر يعتمد على معايير عالمية منها جائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات، وا كما لم يتضمنها تصنيف "ذايأوس" والذي تنشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية. فيما ظفرت أكثر من جامعة عربية ضمن المراكز ل 400 جامعة الأوائل.

وفي الجزائر أصبحت مسألة ضمان الجودة من أولويات السلطات العمومية منذ تعميم نظام ل.م.د سنة 2008. ولتطوير نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية عمدت الدولة على وضع إطار تنظيمي وهيكلي تمثل أساسا في لجنة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي CIAQES، واللجان تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي الجهوية، المجلس الوطني للتقييم CNE، واللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي، تأسيس المرجع الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي RNAQES، ويعتبر هذا المرجع الوثيقة الأساسية في عملية الجودة والتقييم في المؤسسة الجامعية لاحتوائه على معايير الجودة من جهة والمؤشرات والأدلة المستخدمة في قياس مدى تطبيقها، وأخيرا تأسيس خلية ضمان الجودة على مستوى كل جامعة وكلية".[2]

تستند فلسفة الجودة في التعليم العالي كقيمة وهدف لمؤسسات التعليم العالي إلى جملة من المعايير العالمية كرستها اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي بالتفصيل في المرجع الوطني

[1] مطوية جامعة سكيكدة. الموقع التحميل 2013/01/04:
http://www.univ..skikda.dz/colloque2010/index.php?option=com_content&view=article&id=24

[2] المرجع نفسه.

لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، حيث أوردت العديد من المعايير في عدة ميادين سنقتصر باستعراض المعايير ذات الصلة بموضوع التعليم والرقمنة وهي كالتالي:[1]

1.في ميدان التكوين:

- ✓ وضع عروض التكوين وقيادتها.
- ✓ مرافقة الطالب في تكوينه.
- ✓ تقييم ومراجعة المواد التعليمية.
- ✓ مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة.
- ✓ إقامة نظم تسهل التوجيه والإدماج المهني.
- ✓ ضمان التكوين المتواصل للمتخرجين بتجديد معارفهم ومؤهلاتهم.

2.ميدان الحكامة:

- ✓ إنشاء نظام المعلومات موثوق به وفعال.
- ✓ إعداد السياسات في ميدان التكوين والبحث والحكامة.
- ✓ تنظيم وقيادة المكونات والمصالح بتحديد كفاءات
- ✓ ومهام الموارد البشرية والإمكانيات المادية.
- ✓ إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام بالحرص على تناسب الموارد البشرية والمادية لمهام وقيم المؤسسة.
- ✓ وضع مقاربات الجودة لمهام وقيم المؤسسة.

يلاحظ على المعايير المذكورة في ميدان التكوين والحكامة أن الجودة في العليم العالي لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر جملة من المعطيات:

– وجود جهاز إداري وبيداغوجي كفء وهيئة تدريس تتوافر على قدر كبير من الكفاءة بمختلف أبعادها كفاء علمية كفاءة بيداغوجية، كفاءة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

[1]أنظر، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، صادر عن اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان في التعليم العالي، بتاريخ 22/02/2020 على الساعة 18:10، على الرابط:

– http://www.ciaqes mesrs.dz/ documentation/ RNAQES%20R%C3%A9d%20Ar–Fr%202%20sans%20photos.pdf.

- جودة عروض التكوين ومتابعة تنفيذيها وتقييمها باستمرار، مرافقة ومراقبة التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة.
- إقامة نظام معلومات فعال وموثوق به.
- تكوين المستمر للمورد البشري وللطلاب.

وخلاصة القول أن الرقمنة من معايير جودة التعليم العالي، فهي تساهم في تجويد العملية التعليمية ومنه تجويد منتوج التكوين بما يتوافق مع مختلف مجالات التنمية.

خلاصة الفصل:

إن تحقيق الجودة وضمان ديمومتها يتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح هيئة التدريس في زيادة فرص الانتفاع بالتعليم العالي ،بالإضافة إلى تشجيع انتفاع المرأة بالتعليم بكل مراحله ومشاركتهن ونجاحهن فيه، ويجب أن يتمثل الهدف في تأمين مشاركة الطالب الايجابية في التعليم وإتمام لدراسته، وفي المقابل يتوجب على التعليم العالي من تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتجون إليها في الألفية الجديدة، ويتطلب ذلك اعتماد نهوج جديدة بما فيها التعلم المفتوح والمتاح عن بعد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ذلك يتعين على مؤسسات التعليم العالي أن تستثمر في تدريب أعضاء هيئة التدريس كي يتمكنوا من الاضطلاع بالمهام الجديدة التي يفرضها تطور نظم التعليم والتعلم وذلك من خلال زيادة التركيز على المجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم الاجتماعية وهو أمر حيوي لمجمعاتنا كلها. وإتاحة نتائج البحوث العلمية على نطاق أوسع باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتوفير الانتفاع المفتوح بالمطبوعات العلمية، بما يخدم الاحتياجات المجتمعية ويجب أن تكون جميع الجهات الفاعلة معنية به، ويتطلب توفير الجودة استحداث نظم لضمانها ووضع نماذج للتقييم فضلا عن إشاعة ثقافة الجودة داخل المؤسسات التعليم العالي، وتقديم الحوافز المادية للرائدة منها وكذا زجر وتوبيخ المتقاعسة منها، والأمر الأهم هو أن تبعد مؤسسات التعليم العالي عن الأدوار السياسية التي تدحرج الدور المنوط بها، وذلك بتقييد الأطراف الفاعلة فيها بمهام الجامعة كقاطرة القيادة للعلم والبحث العلمي دون غيرها من المهام الهامشية الأخرى.

الفصل الرابع

الإجراءات الميدانية للدراسة

تمهيد:

بعد التغطية النظرية للبحث ووضع الفرضيات وتحديد المتغيرات فإننا في هذا الفصل سنوضح الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية حيث سنتعرف على مجالات الدراسة من خلال المجال المكاني والزمني والبشري بالإضافة إلى المنهج والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والتي سيتم تفريغها وتحليلها للإجابة عن فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية البحث وتعريف بميدان الدراسة

المطلب الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة

1. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد أو متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين أو عدة فترات من أجل تعرف الظاهرة أو الحدث من حيث الشكل والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره، وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة، وتهدف إلى التعرف على واقع الرقمنة داخل مؤسسة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بصفة عامة وجامعة المسيلة بصفة خاصة، لهذا استخدمنا **المنهج الوصفي** الذي يتلاءم مع هذا الموضوع وأهدافه من خلال صياغة الإشكالية وكذا تحديد أدوات جمع البيانات بالإضافة إلى المساعدة في جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتحليلها تحليلا دقيقا وتفسيرها وصولا إلى نتائج الدراسة.

2. أدوات جمع البيانات:

يتمكن الباحث من بلوغ أهدافه في دراسة ومعالجة كل جوانب الظاهرة باعتماده على المعلومات النظرية والبيانات الميدانية، فالمادة العلمية النظرية يتم جمعها من عدة مصادر هي المراجع، المعاجم، المذكرات، الرسائل والأطروحات الجامعية، المجلات،...الخ، بينما تختلف مصادر جمع المادة العلمية الميدانية (التحقق الميداني) عن سابقتها، فنجد ما يسمى بأدوات أو تقنيات جمع البيانات الميدانية، والأداة أو التقنية هي الوسيلة التي يمكن أن تستخدم في البحث قصد جمع البيانات أو الاعتماد على أكثر من أداة، وهذا راجع لعدة اعتبارات ومحددات هي: "طبيعة الموضوع، طبيعة المنهج المتبع، طبيعة المعطيات المراد الحصول عليها، طبيعة المجتمع المبحوث، الخبرات الفنية المتاحة للباحث، والإمكانيات المادية المتاحة للباحث".

واستنادا إلى هذه المحددات، عمدنا إلى استخدام أكثر من وسيلة وذلك بغية جمع كم هائل من المعطيات لتوضيح وتفسير وفهم الظاهرة أكثر وهي:

أ. دراسة الحالة:

دراسة الحالة هي الدراسة أو البحث العميق والمكثف عن فرد أو عدة أفراد، أو التي تتناول وحدة من خلال الدراسة المرتبطة بالعديد من المتغيرات التي تتعلق بالحالة، والهدف هو إيجاد التعميم المناسب للعديد من الفئات في الدراسة. كما أنها تعتبر من أهم المنهجيات العلمية البحثية، التي تستخدم في العديد من البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ومن خلال موضوع دراستنا الحالية سنحاول تقديم ومعالجة تحليلية لدراسة حالة إدارات جامعة المسيلة حول دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي بالجامعة.

ب. المقابلة:

تحتل المقابلة مركزا هاما في الدراسة السوسيولوجية، وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدراسات الامبريقية، وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته، وتقوم على حوار أو حديث لفظي (شفهي) بين الباحث والمبحوث.

حيث أجرينا مقابلة غير مقننة مع أحد أهم موظفي إدارة الرقمنة بجامعة المسيلة، للاستفسار حول دور الرقمنة على جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة.

المطلب الثاني: التعريف بميدان الدراسة

1. المجال المكاني:

تقع جامعة محمد بوضياف على الطريق 65 الرابط بين المسيلة والجزائر العاصمة بدأت النواة الأولى للجامعة في شهر فيفري عام 1985 في مؤسسة كانت متخصصة لتكوين سائقي الآلات بالمكان المسمى ذارع الحاجة الذي يبعد عن المدينة ببعض كيلومترات وذلك

بإنشاء معهد وطني للتعليم العالي، كانت بداية بفتح أول فرع تكوين التقنيين الساميين في الميكانيك بعدد من الأساتذة لتبدأ الانطلاقة مباشرة في شهر سبتمبر من نفس السنة بفتح فرع الجذع المشترك للتكنولوجيا[1]، خاصة مع قدوم بعض الأساتذة الأجانب المتعاونين، وفي شهر فيفري 1986 فتح فرع تسيير التقنيات الحضرية لتكوين قصير المدى الذي حول من معهد متخصص من مدينة المدية وفي سبتمبر 1987 بدا تكوين مهندسين في الميكانيك والهندسة المدنية وقد بدا في نفس الوقت مشروع بناء المركز

[1] من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

الجامعي الذي تم في زمن قياسي لتبدأ الدراسة فيه مع بداية السنة الجامعية: 1988/1989، وذلك بفتح فرع التجارة وإنشاء معهد وطني ثاني في الهندسة المدنية ومع بداية السنة الجامعية: 1998/1999.

أصبح عدد الطلبة يقارب 2000 طالب ليتم الارتقاء من معاهد وطنية إلى مركز جامعي في07 جويلية 1992، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92/301، لكن الانطلاقة الكمي والنوعية كانت مع بداية سنة 1996 بفتح كثير من الفروع منها بالخصوص: الخدمة الاجتماعية، الإعلام الآلي للتسيير والحقوق مع بداية سنة 1997 ثم فرع الأدب العربي، البيولوجيا، الإعلام الآلي والإلكترونيك وغيرها من الفروع ليصل معها عدد الطلبة مع البداية السنة الجامعية: 2000/2001 إلى 90000 طالب، هذا التطور الكمي في عدد الطلبة وهياكل الاستقبال وذلك التطور النوعي في الاختصاصات مكن من ترقية المركز الجامعي إلى جامعة في: 18 سبتمبر 2001 وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 274/01 المؤرخ في: 18 سبتمبر 2001.

كما شهدت أيضا الجامعة خلال تلك الفترة انجازات مهمة سواء في مجال هياكل الاستقبال كإنشاء مكتبة مركزية وقاعة محاضرات ومخابر علمية وبيداوغوجية وغير ذلك، وفي مجالات البحث العلمي كإسهامات الأساتذة الباحثين من خلال مشاركتهم في الملتقيات العلمية الوطنية والدولية وكذا إنتاجيتهم العلمية التي تحصل من خلالها بعضهم على جوائز وترقيات في الدرجات العلمية، كما تميزت أيضا ببعض الاختصاصات البيداغوجية بمستواها الجيد كالجذع المشترك للتكنولوجيا على سبيل المثال لا الحصر الذي احتل المرتبة الأولى على المستوى الشرق الجزائري للموسم الدراسي 1998/1999 في امتحانات السنة الأولى الموحدة في تلك الفترة[1].

2.المجال الزماني:

لقد تم إجراء الدراسة وفقا لمرحلتين زمنية من ذلك وفقا للإجراءات المتعلقة بالجانب النظري والميداني للبحث، فتمثلت **المرحلة الأولى** في تحديد موضوع البحث وإثارة المشكلة وصياغة الفرضيات، بالإضافة إلى جمع الزاد النظري حول الظاهرة، وقد امتدت من 01 جانفي إلى 29 فيفري 2023. **أما المرحلة الثانية**، فبعد تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات، تم تصميم الحوصلة للمعلومات دراسة الحالة، بالإضافة

[1] من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

الى أسئلة المقابلة المتعلقة بالموضوع وذلك وفقا للإشكالية وفرضيات الدراسة، تم بعد ذلك وضع المعطيات الناتجة عن الفرز في جداول ومن ثم تحليلها، كم تم ذلك بتاريخ 03 ماي 2023.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجامعة

تحتوي جامعة محمد بوضياف ككل الجامعات على مديرية الجامعة، كليات ومعاهد يحدد التنظيم الإداري للجامعة والكلية والمعهد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

توضع النيابات مديرية الجامعة تحت مسؤولية نواب المدير الجامعة المعينون بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد موافقة مدير الجامعة ويختارون من الأساتذة الذين يثبتون رتبة أستاذ تعليم العالي.

1. مديرية الجامعة:

ممثلة في مدير الجامعة وهو الشخص المسؤول عن السير العام للجامعة مع احترام صلاحيات الهيئات الأخرى حسب المادة 26: من المرسوم التنفيذي يعين رئيس الجامعة من بين الأساتذة ذوي رتبة أستاذ تعليم العالي.

2. نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج[1]:

- ✓ السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من الكليات والمعاهد مع خطط تنمية الجامعة؛
- ✓ السهر على احترام التنظيم الساري المفعول في مجال التسجيل ومراقبة المعارف وانتقال الطلبة؛
- ✓ متابعة أنشطة التكوين عن بعد الذي تضمنه الجامعة وتطوير أنشطة التكوين المتواصل؛
- ✓ السهر على احترام التنظيمات والإجراءات السارية المفعول في تسليم الشهادات والمعادلات.

3. نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية: ومن مهامها:

- ✓ ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة ببرنامج الشراكة؛

[1] من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

- ✓ المبادرة بكل نشاط من أجل ترقية التبادل ما بين الجامعات والتعاون في مجالي التعليم والبحث؛
- ✓ القيام بأعمال التنشيط والاتصال؛
- ✓ تنظيم التظاهرات العلمية وترقيتها؛
- ✓ ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتجديد المعلومات للأساتذة والسهر على انسجامها.

4. نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه: ومن مهامها[1]:

- ✓ جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة؛
- ✓ قيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطوير التعداد الطلابي واقتراح كل اجراء من أجل التكفل بهم لا سيما في مجال التطور التأطير البيداغوجي والإداري؛
- ✓ مسك البطاقة الإحصائية للجامعة وتحيينها دوريا؛
- ✓ القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي الذي تضمه الجامعة ومنافذها المهنية؛
- ✓ وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم.

5. نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج: ومن مهامها:

- ✓ متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال؛
- ✓ متابعة أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث وإعداد الحصيلة للتنسيق مع الكليات والمعاهد؛
- ✓ القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث؛
- ✓ ضمان سير المجلس العلمي للجامعة والحفاظ على الأرشيفية؛
- ✓ جمع ونشر معلومات الخاصة بأنشطة البحث التي تنجزها الجامعة.

6. الأمانة العامة: وتتمثل في الأمين العام وهو المكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته والمصالح الإدارية والتقنية العلمية بعد أخذ رأي رئيس الجامعة ويتكفل بمايلي[2]:

- ✓ ضمان تسيير المسار المهني للمستخدمين مع احترام صلاحيات الكلية والمعهد في هذا المجال؛
- ✓ تحضير مشروع ميزانية الجامعة ومتابعة تنفيذها؛

[1] من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

[2] من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

- ✓ ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر ووحدات البحث؛
- ✓ السهر على السير الحسن للمصالح المشتركة للجامعة؛
- ✓ ضمان متابعة وتنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة؛
- ✓ ضمان مكتب تنظيم الجامعة وتسييره.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير البيانات والنتائج

من خلال تحليلنا لدراسة حالة لإدارات جامعة مسيلة حول موضوع دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي توصلنا إلى ما يلي:

المطلب الأول: دور الرقمنة في قطاع التعليم العالي

1. دواعي استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي: تستعد أهم مبررات التي تم من اجلها دواعي استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي بالتحديد ما أورده طلبة سنة 1997 من الدراسة المستفيضة التي قام بها من هو كريج ورفاقه عام 1995، والتي كانت سبب إدخال التكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم العالي في الدول العالم الثالث خاصة، ويكمن تلخيص دواعي استخدامها في[1]:

- **المبرر الاجتماعي:** وهو الذي يؤكد على ضرورة تعريف الطلبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- **المبرر المهني:** والذي يهدف إلى مساعدة تأهيل الطلبة للحصول على عمل في المستقبل في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- **المبرر المحفز على التغيير:** وينص على تغيير أسلوب تعم الطلبة من الحفظ المعلومات من التعلم المعتمد على الأستاذ والكتاب الجامعي بالدرجة الأولى إلى أسلوب أخر يتطلب منه معالجة المعلومات وحل المشكلات مع إعطاء فرصة للطالب ليتحكم بتعلمه.

ويمكن توضيح مستوى تبني تطبيقات الرقمنة داخل قطاع التعليم العالي ومن خلال التركيز على مجالين رئيسين، المجال الأول يتعلق بشؤون الطلبة، أما المجال الثاني فيتعلق بشؤون الجامعة ككل[2].

[1] جودة احمد سعادة، عادل فايز السر طاوي، استخدام الحاسوب والانترنت في الميادين التربية والتعليم دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

2. دواعي استخدام الرقمنة في إدارة شؤون الطلبة: ويقصد هنا بشؤون الطلبة كل ما يخص شؤونهم في الجامعة، من تسجيل وبيانات عامة، وخاصة بحسب ما يحق لهذه المؤسسات الحصول عليه، وكذلك ما يهم الطلبة داخل الحرم الجامعي، وما يتعلق بمستواهم التعليمي. مما يساعد الجامعة على القيام بدورها اتجاههم، ومن خدمات الإدارة الالكترونية، ومن خدمات الإدارة الالكترونية نجد[1]:

✓ بناء قاعدة بيانات متطورة خاصة بالطلبة (مثل شهادات نجاح – شهادات إدارية...إلخ)، وذلك تفاديا للوقوع في الأخطاء، كما يمكن تحديث هذه المعلومات وتطويرها بسهولة؛

✓ توزيع الطلبة حسب الأفواج، فنظرا للتطور الكمي لإعداد الطلبة في مختلف الشعب والتخصصات، وهذا ما يوفر الجهد والوقت للإدارات الجامعية والطلبة وحتى الأساتذة في معرفة الأفواج الخاصة بهم للدراسة؛

✓ متابعة حضور وغياب الطلبة بحيث يستطيع المكلفين بمتابعة دوام الطلبة من برمجة نظام خاص بواسطة الحاسوب، وذلك من اجل إعطاء شفافية أكبر حول ظروف العمل بالجامعة؛

✓ استخراج نتائج الطلبة وتحليلها وتقويمها بكل دقة واقل جهد والعمل على حفظها والرجوع إليها بسهولة، أي الاستغناء عن الطرق التقليدية التي كانت مستعملة في السابق.

✓ حفظ أرشفة سجلات الطلبة، حيث ان الكثير من الجامعات التعليم العالي بحاجة إلى حفظ سجلات تحتوي على النتائج الدراسة للطلبة؛

✓ التواصل داخل الجامعة التعليم العالي، حيث يعتبر البريد الالكتروني من الخدمات الهامة للإدارة الالكترونية في توفير الاتصالات بين مختلف الكليات والأقسام والإدارات الجامعية من جهة، وبين الأخيرة والأساتذة من جهة أخرى[2].

3. دواعي استخدام الرقمنة في إدارة شؤون الجامعة ككل:

تقوم الإدارة الالكترونية من خلال تطبيقاتها الخاصة في إدارة شؤون الجامعة، وذلك من خلال مساعدتها في التعرف على احتياجاتها المستقبلية[3]:

---

[1] عوض علي اللامي واقع استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في المجالات الإدارة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربية الجامعة الخليجية البحرين، 2008، ص59.

[2] محمد حسين العجمي، **الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر**، العالمية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2003، ص 251.

[3] إياد عبدو وآخرون، الحاسوب وتطبيقاته التربوية مركز النجار الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 29.

أ. **تطبيقات الاتصالات:** وتتضمن تطبيقات الحاسوب والبرمجيات والشبكات في استخدام شبكات الاتصال الداخلية والخارجية في إدخال المعلومات والتوجيهات والبيانات التي ترتبط بإنجاز العمل اليومي داخل الجامعة، والتواصل مع الجامعات الأخرى، عن طريق البريد الالكتروني، وتفعيل الرسائل الإخبارية.

ب. تطبيقات كتابية وتتضمن:

✓ **التطبيقات في معالجة النصوص:** وذلك من خلال مساهمته في[1]:

- إعداد التقارير للأعمال داخل الجامعة؛
- إعداد الخطط الجامعية؛
- سهولة الاتصال بالموظفين والعاملين بالجامعة وجميع الجهات المعنية؛
- المساعدة في الرجوع إلى وثائق الصادرة والمعلومات الخاصة بالشؤون الإدارية بسرعة ودقة لا تتوفران في الإدارات التقليدية التي لا تستخدم تقنية الحاسوب.

✓ **الوسائط المتعددة:** يمكن لجميع الإدارات الجامعية أن تستخدم الوسائط المتعددة في عرض كل ما لديها من أفكار بطريقة جيدة، حيث يمكن استخدامه في الاجتماعات والمحاضرات والملتقيات داخل الجامعة. ومن بين ذلك[2]:

- **إعداد جداول المحاضرات الأسبوعية:** حيث تساعد الإدارة الالكترونية في إعداد جداول المحاضرات والأعمال الموجهة الأسبوعية، وتوزيعها على الطلبة والأساتذة بأقل جهد ووقت ممكنين، كما أنها تساعد على التخطيط وتنظيم العمل داخل الجامعة.

- **تطبيقات خاصة بمستلزمات الجامعية:** حيث تتضمن إعداد قائمة في شكل جرد دوري لجميع المستلزمات الجامعية من معدات وتجهيزات مكتبية وغيرها، حيث يتم تحديد المستعمل منها والغير المستعمل، وكذا الموجودات في المخازن.

- **تطبيقات خاصة بالمكتبات الجامعية:** وتتضمن تطبيقات الحاسوب وبرمجياته والشبكات في حوسبة المكتبات، وتوفير قاعدة بيانات للبحث عن الكتب والمصادر والمراجع.

[1] محمد عبد الله المنيع مجالات تطبيقات التعليم الالكتروني ملتقى الأول في التعليم العام، الرياض، المملكة السعودية، 2008، ص 23.

[2] إياد عبدو وآخرون، المرجع السابق، ص ص 30-31.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضيات

وقد توصلنا من خلال إجراءنا لتحليل المقابلة مع أحد موظفي إدارة الرقمنة بجامعة مسيلة حول موضوع دراستنا، إلى أنه هناك دور فعال للرقمنة على جودة التعليم العالي ومخرجاتها، وهذا ما يظهر جليا من خلال أسئلة المقابلة الموجهة وتحليلها وتفسيرها من خلال:

1. تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضية الرئيسية: للرقمنة دور في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة.

السؤال الأول	**نص السؤال**	هل ساهمت الرقمنة في الرفع من مستوى توقعات الجامعة حول جودة الخدمات الإدارية المقدمة؟
	الجواب	بالتأكيد، فالإدارة كانت بحاجة هكذا تكنولوجيا لقضاء الخدمات والانشغالات في أوقات قياسية دون عناء التنقل.
	التحليل	تطبيق الرقمنة كان له أثر بالغ على الإدارة لأنه عانى كثيرا من الطريقة الكلاسيكية لمعالجة العمليات الإدارية.
	الدور	للرقمنة قيمة كبيرة في تحقيق الانشغالات ومختلف الخدمات الإدارية.
السؤال الثاني	**نص السؤال**	هل حققت الرقمنة زيادة كبيرة في تنفيذ ومعالجة العمليات الإدارية؟
	الجواب	نعم حققت ذلك وبمعدلات مذهلة في مدد قياسية.
	التحليل	ساهمت الرقمنة في زيادة إنتاجية الخدمات الإدارية في الجامعة في شكل ملموس الأمر الذي لقي استحسان الأستاذ والموظف والطالب.
	الدور	تحقيق الرقمنة لطلبات الأساتذة والطلبة وتلبية العمليات الإدارية.
السؤال الثالث	**نص السؤال**	هل حققت الرقمنة تطور نتائج تأدية الخدمات الإدارية تعدى الأهداف المسطرة من الجامعة لجودة مخرجات التعليم العالي؟
	الجواب	ليس لهذا الحد ولكن حققت الرقمنة نتائج مساوية للنتائج المسطرة.
	التحليل	لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة يجب تكوين إطارات تجيد استخدام الرقمنة جيدا، بالإضافة إلى المتابعة إلى ما بعد التخرج.
	الدور	تحقق الرقمنة أهداف الجامعة المسطرة وتساهم في تقليل من نسبة النقص في تنفيذ المهام كالمتابعة وتحقيق جودة المخرجات.
السؤال الرابع	**نص السؤال**	هل ساعدت الرقمنة على التخلص من المستندات الورقية مما زادة في جودة الجامعة؟

	الجواب	نعم ساهمت في ذلك بنسبة 80% حيث لا يمكن الاستغناء عن المستندات الورقية تماما.
	التحليل	للرقمنة دور هام في تغيير طريقة معالجة العمليات الإدارية والاستغناء عن الملفات الورقية، مما يرفع من جودة التعليم العالي.
	الدور	تسير الرقمنة إلى المساهمة في الاستغناء التام عن الأوراق والملفات والأرشيف تماما.
السؤال الخامس	نص السؤال	هل ساهمت عملية الرقمنة في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي؟
	الجواب	ساهمت في ذلك وحققت نتائج مبهرة في ذلك عكس النظام السابق.
	التحليل	من الجواب نقول أن الرقمنة أدت ما عليها وحسنت جودة مخرجات التعليم العالي خاصة في الوقت الراهن.
	الدور	الخدمات المقدمة للطالب عن طريق عملية الرقمنة أدق وأسرع من الخدمات السابقة التي تعتمد على الأوراق والسندات، ودليل منصات العلامات والتسجيلات، والمحاضرات عن بعد (MODEL)

التعليق واختبار الفرضية:

من خلال تحليلنا للمقابلة حول اخبار صحة الفرضية الرئيسية القائلة "للرقمنة دور في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة"، تم استخلاص أن دور الرقمنة على جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة دور فعال وايجابي وبنسبة كبيرة في التخلي عن النسخ والمستندات الورقية والاعتماد على الرقمنة ساعد الطالب على عدم التنقل وربح الوقت وأقل تكلفة، كما أن استغلال دور الرقمنة يعمل على ضمان جودة مخرجات ليتوافر فيهم خصائص معرفية ومهارية وسلوكية بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق الشغل.

ومن هنا يمكن القول أن الفرضية القائلة بأن: "للرقمنة دور في جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة" قد تحققت.

2.تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضية الفرعية الأولى: "للرقمنة دور في كليات وإدارات جامعة المسيلة".

السؤال الأول	**نص السؤال**	هل حققت الرقمنة زيادة في تحصيل متطلباتها المسجلة في الجامعة؟
	الجواب	نعم حققت ذلك
	التحليل	من الإجابة يمكننا القول أن الرقمنة ساهمت حتى في زيادة خدمات الجامعة
	الدور	مساهمة الرقمنة في زيادة دقة ومهام الإدارة له أثر إيجابي على الجامعة.
السؤال الثاني	**نص السؤال**	هل حققت الرقمنة زيادة في خدمات ومهام الكليات؟
	الجواب	نعم حققت ذلك
	التحليل	من كلام الموظف نقول أن الرقمنة أصبحت تزيد من سرعة ومهام وخدمات الكليات
	الدور	تطبيق الرقمنة في الكليات له أثر معنوي ومادي على الجامعة.
السؤال الثالث	**نص السؤال**	هل نجحت الرقمنة في زيادة القدرة على الرفع من انجاز المهام الإدارية في الجامعة؟
	الجواب	نعم نجحت في ذلك عملية الرقمنة وهذه أهم ايجابياتها ومزاياها.
	التحليل	ساهمت الرقمنة في زيادة دقة تحليل البيانات والعمليات الإدارية بشكل ملحوظ مما لاقها استحسان داخل الجامعة.
	الدور	تطبيق الرقمنة له أثر إيجابي على الجامعة ككل بأنه عزز معالجة المشاكل الإدارية وزيادة في انجاز مهامها الإدارية.
السؤال الرابع	**نص السؤال**	هل الأرشيف الإلكتروني يحمي الوثائق من الضياع ويضمن سرعة استرجاعها؟
	الجواب	نعم يضمن حمايتها وسرعة استرجاعها بإجراءات قليلة.
	التحليل	يعني ذلك أن الرقمنة تحمي البيانات والوثائق الجامعية حماية تامة وتضمن سرعة وسهولة استرجاعها دون جهد.
	الدور	للأرشيف الإلكتروني قيمة إيجابية فهو يساعد في حماية كل مستندات الجامعة الهامة.
	نص السؤال	هل تعتقد أن تطبيق الرقمنة سوف يكون في الجامعة وكلياتها؟

السؤال الخامس	**الجواب**	نعم بالطبع سيكون استخدامها أمر مفيدا جدا وإيجابيا لدرجة كبيرة.
	التحليل	يسعى جميع الموظفين إلى تطبيق الرقمنة بالجامعة لما فيها من سهولة للاستخدام ونقص بذل الجهد.
	الدور	للرقمنة دور إيجابي على الجامعة.
السؤال السادس	**نص السؤال**	هل تتوفر الكليات على موقع إلكتروني لتلقي الملاحظات والشكوى؟
	الجواب	أكيد، كل الملاحظات تسجل في سجل في الأمانة الخاصة.
	التحليل	الموقع الإلكتروني يساعد في تقليل الضغط على الموظف وكذلك عناء التنقل بين الكليات فمن الأحسن استخدامها.
	الدور	لمواقع التواصل أثر هام في الوظيفة الإدارية خاصة بين الكليات داخل الجامعة.

التعليق: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال المقابلة تم استخلاص أن للرقمنة دور في كليات وإدارات جامعة المسيلة، حيث ساهم تطبيق الرقمنة في زيادة دقة ومهام الإدارة داخل الجامعة محل الدراسة، كذلك سرعة ومهام انجاز مهام وخدمات الكليات، إضافة إلى أن الرقمنة تعمل على في حماية كل مستندات الجامعة الهامة عن طريق الأرشيف الالكتروني، كما تسهل الرقمنة سرعة الاتصال وتلقي الشكاوي بأقل جهد ووقت ممكنة.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الفرضية القائلة بأن: "للرقمنة دور في كليات وإدارات جامعة المسيلة " قد تحققت وبدرجة كبيرة.

تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضية الفرعية الثانية: " لتكنولوجية الرقمية دور في الرفع من درجة كفاءة ومستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة بالمسيلة".

السؤال الأول	**نص السؤال**	هل تتوافق البرمجيات المعلوماتية مع عمليات تسيير الإدارة الجامعية؟
	الجواب	نعم بالطبع تتوافق لأن كل شيء مدروس بالبرنامج مبني على إنجاز عمليات كل إدارة بالجامعة.
	التحليل	من هذا المنطلق نفهم أن عملية الرقمنة دقيقة جدا ووليدة تفكير عميق وكذلك اهتمت بتنويع البرامج والبرمجيات كل مع ما يتناسب في إنجاز العمليات الإدارية المختلفة بالجامعة.
	الدور	تعدد البرامج المعلوماتية المساهمة في إنجاز العمليات الإدارية داخل الجامعة له دور إيجابي في تحقيق أهداف الإدارة الرقمية.
السؤال الثاني	**نص السؤال**	كيف نقيم درجة تحكمك في هذه البرمجيات والوسائل للرفع من مستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة؟
	الجواب	من الصعب التقييم، فهذه البرمجيات في تطور مستمر، كما أن مستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة المسيلة في تحسن ملحوظ نظرا لسنوات سابقة، خاصة فيما يخص دور منصات التعليم عن بعد وما لها من أثر ايجابي للطالب.
	التحليل	من خلال الإجابة نلاحظ أن البرامج والشبكات تتطور وتحدث بطريقة دورية ومستمرة.
	الدور	الاطلاع وحسن استخدام البرمجيات يعتمد على نسبة ذكاء الموظف وما يكسبه من قدرات وتوظيفها لاستفادة الطالب الجامعي منها.
السؤال الثالث	**نص السؤال**	هل قمت بدورات تكوينية حول استخدام البرمجيات المستخدمة في الإدارة؟
	الجواب	نعم تم ذلك واستفدت كثيرا كما يتم ذلك دوريا عبر مرسلات نظرية لزيادة وتحسين استخدامها، كذلك عبر المنصات الرقمية الحديثة الاستخدام وتعليمات قصد توظيفها والعمل بها.
	التحليل	من هذا الكلام نلاحظ أن التعليم العالي مهتم بإتقان استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الجامعة لما لها من ايجابيات كبيرة.
	الدور	للدورات التكوينية أثر حسن في زيادة جودة الخدمات الإدارية داخل الجامعة.
	نص السؤال	هل أنت راض عن التطور التكنولوجي الحاصل بالجامعة؟ وهل له أثر على الطالب الجامعي؟

السؤال الرابع	الجواب	أكيد، فقد منحني بعض الراحة في تنفيذ مهامي، بالإضافة إلى سرعة انجاز المهام وبشكل دقيق، وساهم في تقليل نسبة خطئي. كما أثر في الطالب الجامعي من حيث قلة الأخطاء ووفرة البيانات والمعلومات وسرعة وصولها اليه.
	التحليل	معظم الموظفين راضون ويتقبلون التطور التكنولوجي لما فيه من فوائد وتسهيلات للإجراءات الإدارية، كما ساهم في رضا الطالب الجامعي.
	الدور	ساهم التطور التكنولوجي الحاصل في الرفع من الرضا الوظيفي داخل الجامعة بالنسبة للموظفين، بالإضافة إلى وفرة المعلومات ودقة البيانات وسرعة وصولها بالنسبة للطالب الجامعي.
السؤال الخامس	نص السؤال	وأنت تستعمل هذه البرمجيات هل تتجاوز الوقت المحدد لتأدية مهامك؟
	الجواب	قليلا ما يحدث ذل لأسباب خارجة عن السيرة كانقطاع الشبكة والكهرباء.
	التحليل	ساهمت الرقمية في الحد من السلوكيات الكلاسيكية وأصبحت العمليات الإدارية تنجز في الوقت المحدد لها.
	الدور	تساعد الرقمنة على ضبط الوقت ومدة إنجاز العمليات في ظروف قياسية وهذا ما أضاف امتيازا للإدارة الجامةعة.
السؤال السادس	نص السؤال	هل تحاول تطوير أسلوب أدائك والرفع من كفاءتك؟
	الجواب	نعم أحاول لكن أحيانا نقص الإمكانيات يحول دون ذلك.
	التحليل	نستنتج أن لكل موظف الرغبة في تطوير أسلوبه والرفع من مكتسباته لإنجاز مهامه على أكمل وجه وتقديم الأفضل للإدارة الجامعية.
	الدور	رغبة الموظف ووعيه وبذله لجهد في تطوير أدائه يؤثر إيجابا على الإدارة الجامعية ومستخدميها، وبالتالي تنعكس ايجابيا على جودة ومستوى الطالب والجامعة ككل.

التعليق: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

من خلال المقابلة تم استخلاص أن لتكنولوجية الرقمية دور في الرفع من درجة كفاءة ومستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة بالمسيلة ايجابي، حيث ساعدت في إنجاز العمليات الإدارية داخل الجامعة وفي تحقيق الأهداف المرسومة، بالإضافة إلى وفرة المعلومات ودقة البيانات وسرعة وصولها للطالب الجامعي مما انعكست ايجابيا على مستوى التحصيل علمي بالنسبة له.

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الفرضية القائلة بأن: " لتكنولوجية الرقمية دور في الرفع من درجة كفاءة ومستوى التحصيل العلمي لطالب جامعة بالمسيلة" قد تحققت وبدرجة كبيرة.

الاستنتاج العام:

على ضوء هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي يمكن القول أن للرقمنة دور فعال وايجابي على جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة، واستخدام لتكنولوجيا سواء حضورية أو عن بعد استخلص جملة من النتائج والانعكاسات ونذكر منها:

✓ استخدام للرقمنة في التعليم العالي استحدث عدة متغيرات ايجابية تتماشى مع الوسيلة المستعملة وذلك من خلال التعاون عن بعد والموافقة الوثائقية إضافة إلى توسيع رقعة المستفيدين بتوفير العدد الكافي من الوثائق وكذالك إتاحتها للمستفيد للوصول إلى المصدر بطريقة سلسلة وسهلة وكذا الاقتصادي في التكاليف.

✓ تقوم الرقمنة في مجال التعليم والتعليم الالكتروني على اعتماد المتعلم أساسا على نفسه، أي تحول عملية التعليم إلى تعلم، وفيها يعتمد المتعلم بنسبة كبيرة جدا على ذاته، وعلى هذا الأساس تأتي أن التعلم الالكتروني له فوائد جمة تبرز مدى التفوق الذي أحرزته هذه الخدمة على التعلم التقليدي، لذا فالفوائد التي تعود على المتعلم تتمثل في انه يمكن أن يتعلم ما يريد أن يتعلمه في الوقت الذي يختاره وبالسرعة التي تناسبه حتى ولو بعد تخرجه، كما تتيح له أن يتعلم ويخطئ في جو من الخصوصية، وكذلك تخطيه بعض المراحل التي يراها سهلة.

✓ جودة ومستوى الطالب من خلال عرض البرامج والتواصل بينه وبين الأستاذ بشكل متسلسل ومرن في كل وقت وأي زمن مع رسوم وصور تتناسب وموضوع الدرس وكذلك الرد والإجابة، ويمكن إرسالها الكترونيا بطريقة مسموعة أو مصورة على الحاسوب وبالتالي مقارنتها بالمحيط ليطلع على إجابته وتصحيحها، والاستفادة من هاته العمليات حتى ما بعد تخرجه في معرفته واطلاعه على الرقمنة والاستفادة منها في مجال عمله مستقبلا.

✓ يمكن للباحث التفاعل والسيطرة على البرامج التعليمية بصورة مؤقتة أو دائمة من دون تدخل مباشر من المدرس كالرجوع أو الاطلاع على نماذج التعلم الذاتي (التعلم المبرمج).

✓ تخزين برامج متخصصة بالحاسوب ترشد المستفيد وتحييه على تساؤلاته وبالرجوع إليها في حالة تلفها باسترجاع عبر شبكة الانترنت.

الخـــاتمة

الخاتمة:

وفي الأخير ومن خلال حوصلتنا لدراسة موضوع دور الرقمنة على جودة مخرجات التعليم العالي بجامعة المسيلة، وجب القيام بمتابعة خريجي التعليم العالي من خلال برامج الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال بهدف التعرف على أوضاع الخريجين من حيث الموقف العملي ومطابقة عملهم مع تخصصاتهم ومستوى مهاراتهم وكذلك التعرف على المؤسسات المستخدمة لهؤلاء الخريجين والتعرف على درجة رضاهم عن أداء هؤلاء الخريجين وجودتهم، وتتم عملية المتابعة والتقييم من خلال عدة آليات منها:

دعوة بعض الخريجين وعرض تجاربتهمم على طلاب الكلية من خلال عقد لقاءات مفتوحة معهم

✓ للإسترشاد بتجاربهم والتعرف على مشاكلهم الوظيفية وأبعاد التوافق بين دراساتهم الأكاديمية والواقع العملي؛

✓ المتابعة الميدانية للخريجين من خلال التواصل الالكتروني للتعرف على ظروف العمل المختلفة من أجل إعداد قاعدة بيانات شاملة خاصة بخريجي التعليم العالي؛

✓ متابعة حالات الخريجين من حيث مواءمة طبيعة العمل لمؤهلاتهم العلمية ومهاراتهم الخاصة من خلال ما اكتسبوه من التكنولوجية الرقمية ما قبل التخرج؛

✓ اعداد مؤشرات رقمية ودراسات بحثية تدعم التوافق بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل من حيث التخطيط والمتابعة والتقييم والتغذية الراجعة؛

✓ تصميم شبكة معلوماتية لخريجي التعليم العالي للتواصل معهم وتكوين نافذة لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم والاستفادة منها؛

✓ إعداد استمارات الكترونية متابعة الخريجين واستبانات الرأي وجميع العمليات المتعلقة بالخريجين؛

الاقتراحات:

- فتح بوابة إلكترونية تسمح للخريجيين للمشاركة الفعلية في صنع القرارات وتقديم المقترحات للرفع من جودة مخرجات التعليم العالي.
- إنجاز قاعدة آلية تسمح بتقديم الخدمات عن بعد دون تكليف الطالب عناء التنقل إلى الجامعة.

- الاهتمام أكثر باستخدام الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة من خلال اعتماد أجهزة ومعدات أكثر تطورا وأمان.
- الاهتمام بعنصر الترويج لتعريف الخريجيين بخدمات الرقمنة المقدمة من طرف الجامعة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، (مادة: جود)، دار صادر – بيروت، ط.3، جزء3، سنة 1414هـ.

2. أبو الرب، عماد وآخرون، ضمان جودة التعليم في الجامعة، ورشة تهيئة أعضاء هيئة التدريس، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2003.

3. إياد عبدو وآخرون، الحاسوب وتطبيقاته التربوية مركز النجار الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

4. بختي إبراهم، شعوبي محمد فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة، مجلة الباحث، العدد07، ورقلة الجزائر، 2010.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. One UN Plaza ,New York, NY 10017, USA .

6. بوزيدة حميد حميدوش علي –اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، تجارب دولية المجلة العالمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد1، الجزائر، 2020.

7. جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط7، بيروت، 1992.

8. جودة احمد سعادة، عادل فايز السر طاوي، استخدام الحاسوب والانترنت في الميادين التربية والتعليم دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص54.

9. حسن البيلاوي وآخرون الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار الميسرة، عمان، 2006.

10. حليمة قادري نصيرة بن نابي إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد 23 جوان 2017.

11. رضوان بواب، الجودة في التعليم الجامعي وآليات ضمانها داخل مؤسسات التعليم العالي، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد ،11 العدد1، 2019.

12. عبد الحي، رمزي احمد، تقييم أداء الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار الوفاء للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، 2007.

13. عوض علي اللامي واقع استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في المجالات الإدارة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربية الجامعة الخليجية البحرين، 2008.

14. فريد بلواهري، مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة – دراسة ميدانية بجامعة المسيلة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، 2013/2012.

15. كلثوم عطاب، مكي الدراجي "رقمنة" الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 02، 2001.

16. لمين زايدي، رقمنة العملية التعليمية في المنظومة التربوية الجزائرية، مجلة العدوى للسانيات العرفية وتعليمة اللغات، مجلد1، عدد2، الجزائر، 2021.

17. ليان قطين: تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مراكز خدمة المواطن، مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية، سوريا، 2006.

18. ليلى ايديو. تقنية التعليم الرقمي وتطبيقاتها في العملية التعليمية مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، الجزائر، 2019.

19. محمد حسين العجمي، **الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر**، العالمية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2003.

20. محمد عبد الله المنيع مجالات تطبيقات التعليم الالكتروني ملتقى الأول في التعليم العام، الرياض، المملكة السعودية، 2008.

21. محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية مشروع رقمية الدوريات، دار الكتب المصرية، نموذجا مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 17، ع2، مصر، نوفمبر 2011.

22. منشورات اليونسكو، بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من اجل التغيير المجتمعي والتنمية، باريس، جويلية، 2009.

23. منشورات اليونسكو، ملخص التقرير العالم ي لرصد التعليم للجميع 2005، ضرورة ضمان الجودة، صدر عام 2004 عن: Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP،.

24. منير الحمزة: المكتبات الرقمية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2011.

25. ورثن بولاغ، حالة التعليم العالي في عالم اليوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، واشنطن 18 جوان 2009.

26. وفاء طهيري، واقع امتلاك الأستاذ الجامعي لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقبله لفكرة دمج التعليم الالكتروني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2011.

27. أبو فارة يوسف أحمد، واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، 2006.

28. أحمد مختار عبد الحميد وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط.1، ج 1، سنة 2008.

29. أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003.

30. أسامة محمد عطية خميس الكيانات الرقمية المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية على شبكة الانترنت، ط1، ج 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2013.

31. الطائي، رعد وعيسى، قدادة، مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصة والعامة، بحوث المؤتمر العلمي الثاني لضمان الجودة، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، عمان، 2003.

32. تيسير أندراوس سليم، **التدريس الإبداعي الجامعي كمتطلب رئيسي لضمان جودة التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 5/4 افريل 2014.

33. جمال يوسف برير: المكتبات الإلكترونية والرقمية، ط 1، المكتبة الوطنية عمان، الأردن 2008.

34. دريوش وداد، التعليم العالي في ظل نظام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، 2019.

35. ذهبية الجوزي، **الحكم الراشد وجودة التعليم العالي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

36. رابط ياسمين: دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021.

37. سيد محمد جاد الرب، إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين)، بدون طبعة، دار المعارف للنشر، مصر، 2010.

38. شلغوم سمير، الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية، الملتقى الوطني "دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، الجزائر، مارس 2020.

39. صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات التعليم العالي الجزائرية: افاقه ومعوقاته – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014/2013.

40. طارق عبد الرؤوف عامر، التعليم والمدرسة الإلكترونية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

41. عبد الباقي عبد المنعم معوقات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مناهج المواد التجارية بالتعلم الثانوي، المؤتمر الدولي الأول أبو زيد، حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير التعليم قبل الجامعي، مصر، 2007.

42. عز الدين يونس ناجي–عبد الله أحمد الفراني، **نشر ثقافة الجودة في السياقات الجامعية المعاصرة في ليبيا – المفهوم والأبعاد**، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، ¾ أفريل 2014.

43. فريد بلواهري، **مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الاساتذة – دراسة ميدانية بجامعة المسيلة**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف 2، 2013/2012.

44. قادري حليمة ونصيرة بن نابي، إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 23، جوان 2017.

45. محسن علي عطية، الجودة الشاملة والجديد في التدريس الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

46. محمود شرقي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوة القانون، العدد 03.

47. نجوى حرنان، **مساهمة إدارة الجودة في تحسين جودة التعليم العالي – دراسة عينة من الجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. DETRIE Philippe, Conduire une Démarche Qualité, Paris : éditions d'organisation, 4 ème édition, 1998/ 2001.

2. Sid Ahmed BENRAOUANE, Guide pratique du e-Learning : stratégie, pédagogie et conception avec le logiciel moodle,2001.

3. BadrulHuda Khan, Managing e-learning : design, delivery, implementation and evaluation, 2005.

4. Stensaker B. ExternalQuality Assurance in Higher Education. In : Teixeira P., Shin J. (eds) Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions.Springer, 2018.

5. Stwine E, Alves M. Highereducation and employability of graduates :willBolognamake a difference ? Eur Educ Res J. 2010.

6. Bollaert L, et al. Embeddingquality culture in highereducation. A selection of Papers form the 1st European Forum for Quality Assurance, Brussels ; 2007.

7. Board of Education, State of Illinois. Establishing performance indicators to assessprogressto ward meeting the goals of Illinois Commitment, ExecutiveSummary ; 2001.

8. Ratcliffe, J.R. Assessment, accreditation and evaluation in the US. Quality in Higher Education 2 ;1996.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. أحمد فرج أحمد، الرقمنة: داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟ دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختبار، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، قسم الدراسات، العدد 04، 2009، تاريخ النشر جانفي 2009، على الساعة 21:00، عبر الموقع الالكتروني: www.researchgate.net..11

2. Riemer, K. (2013), (University of Sydney Busines School) disponible sur http ://thebig-Opportunity.blogspot.com/.http ://the-big opportunity. Blogspot.com/,(consulté le 02/06/2022).

3. عدنان مصطفى البار، تقنيات التحول الرقمي، ص 02 مقال متاح على الرابط التالي: https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2017/2017-05/2017_ITUNews05-ar.pdf, (consulté le 08/06/2022à 16 :37).

أنظر موقع كلية الحقوق لجامعة الجزائر 1، بتاريخ 21/02/2020 على الساعة 18:00، على الرابط: http ://droit.univ-alger.dz/ ?page=17،

4. UNESCO Printed in France Internet; http. www. UNESCO. Org/ education higher / education/ quality/ innovation. 2004.

5. البنك الدولي- عشر أساطير عن علاقة الحكم بالفساد-دانيال كوفمان-أكتوبر 2005، على الرابط: http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCORINARA/Resources/10_myths_arabic.pdf.

6. أنظر، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، صادر عن اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان في التعليم العالي، بتاريخ 22/02/2020 على الساعة 18:10، على الرابط: http://www.ciaqes mesrs.dz/ documentation/ RNAQES%20R%C3%A9d%20Ar-Fr%202%20sans%20photos.pdf.

7. مطوية جامعة سكيكدة. الموقع التحميل 2013/01/04: http://www.univ..skikda.dz/colloque2010/index.php?option=com_content&view=article&id=24

8. https ://doi.org/10.1007/978-94-017-9553-1 523-1Dordrecht.

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لإدارة جامعة المسيلة.

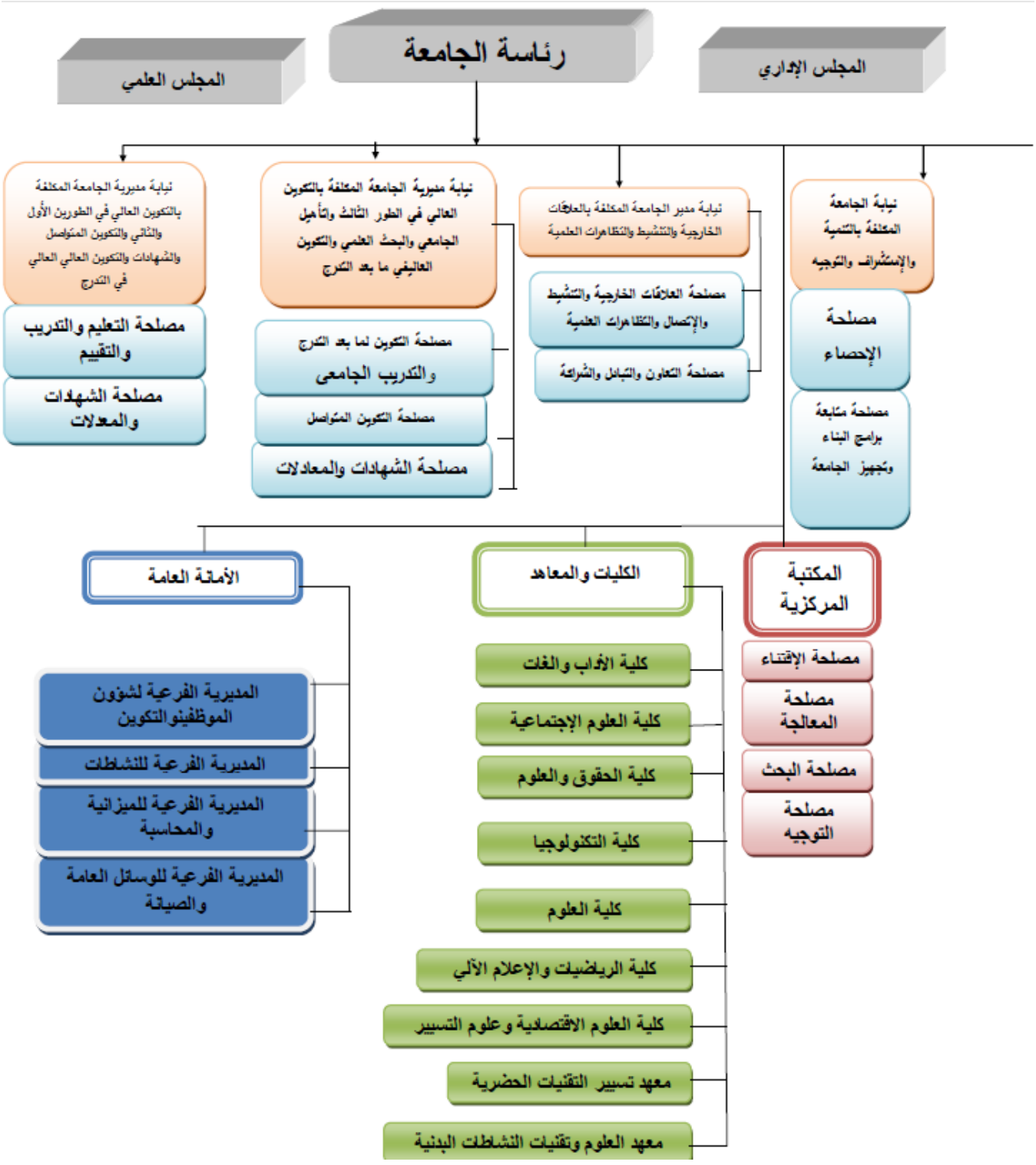

المصدر: من وثائق الجامعة، بتاريخ: 2023/05/19.

الجمهوريه الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2023

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عمروت فهمي

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200342051

الصادرة بتاريخ : 2016/04/25 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الاجتماعية قسم: علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع التنظيم والعمل تحت رقم التسجيل: 171735080187

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: دور الرقمنة في جودة مخرجات التعليم العالي

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2023/07/07

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الرقم	العناوين	الصفحة
01	الإهداء	–
02	شكر وعرفان	–
03	**مقدمة**	أ–ب
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
04	**أولا: الإشكالية**	04
05	**ثانيا: الفرضيات**	05
06	**ثالثا: أهداف الدراسة**	05
07	**رابعا: أهمية الدراسة**	05
08	**خامسا: الدراسات السابقة**	06
09	**سادسا: تحديد المفاهيم والمصطلحات**	07
	الفصل الثاني: الرقمنة	
10	**تمهيد**	11
11	**المبحث الأول: ماهية الرقمنة**	12
12	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة والتعليم الرقمي	12
13	المطلب الثاني: أهداف الرقمنة	14
14	المطلب الثالث: أهمية الرقمنة	16
15	**المبحث الثاني: الاعتماد على رقمنة العملية التعلمية، أنواعها ومزاياها وعيوبها**	19
16	المطلب الأول: متطلبات الرقمنة وأسباب الاعتماد عليه	19
17	المطلب الثاني: خصائص الرقمنة والتعليم الرقمي	21
18	المطلب الثالث: مزايا تطبيق الرقمنة التعليمة والمشاكل التي تواجهها	24
19	**خلاصة الفصل**	27
	الفصل الثالث: جودة مخرجات التعليم العالي	
20	**تمهيد**	29
21	**المبحث الأول: الجودة وجودة المخرجات**	30
22	المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم الجودة	30
23	المطلب الثاني: مفهوم جودة مخرجات التعليم العالي	31
24	المطلب الثالث: أنواع الجودة والبيئة الخارجية للجودة	33

25	**المبحث الثاني: أهداف ومعايير جودة التعليم العالي**	**43**
26	المطلب الأول: أهداف جودة مخرجات التعليم العالي	**43**
27	المطلب الثاني: أهداف ضمان جودة مخرجات التعليم العالي	**45**
28	المطلب الثالث: ضمان الجودة في التعليم العالي بين معايير الرقابة الداخلية والخارجية ومعايير التصنيف.	**47**
29	**خلاصة الفصل**	**55**
	الفصل الرابع: الإجراءات الميدانية للدراسة	
30	**تمهيد**	**57**
31	**المبحث الأول: منهجية البحث وتعريف بميدان الدراسة**	**58**
32	المطلب الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة	**58**
33	المطلب الثاني: التعريف بميدان الدراسة	**59**
34	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجامعة	**61**
35	**المبحث الثاني: تحليل وتفسير البيانات والنتائج**	**63**
36	المطلب الأول: دور الرقمنة في قطاع التعليم العالي	**63**
37	المطلب الثاني: تحليل وتفسير البيانات على ضوء الفرضيات	**66**
38	**الاستنتاج العام**	**72**
39	**خاتمة**	**74**
40	**قائمة المصادر والمراجع**	**77**
41	**الملاحق**	**84**
42	**فهرس المحتويات**	**87**

الملخص:

موضوع الرقمنة من المواضيع الهامة على جميع الأصعدة نظرا لما له أهمية وتأثيرات ايجابية تمس مختلف الجوانب، خاصة من ناحية المخرجات.

قطاع التعليم العالي كغيره من القطاعات المهمة المتأثر بالرقمنة، فالرقمنة في قطاع التعليم العالي يعتبر من المواضيع الحديثة خاصة في الآونة الأخيرة مع تطور التكنولوجيا، وتكون استخدام الأساليب التقنية للرفع والتحسين من مخرجاتها.

ولقد أصبح تتوجه كل قطاعات التعليم العالي والجامعات بصفة عامة وجامعة المسيلة نموذجا بصفة خاصة، تتبع هذا المنهاج واستراتيجية تعميم الرقمنة من أجل تطوير الجانب العلمي والبيداغوجي سواء للطالب أو للجامعة ككل من جهة، وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، مخرجات التعليم العالي، الجودة، الجامعة.

Summary:

The issue of digitization is one of the important topics at all levels due to its importance and positive effects affecting various aspects, especially in terms of outputs.

The higher education sector is like other important sectors affected by digitization. Digitization in the higher education sector is considered one of the modern topics, especially in recent times with the development of technology, and the use of technical methods to raise and improve its outputs.

All sectors of higher education and universities in general, and the University of M'sila as a model in particular, have begun to follow this curriculum and the strategy of generalizing digitization in order to develop the scientific and pedagogical aspect, whether for the student or the university as a whole on the one hand, and to improve the quality of higher education outputs on the other hand.

Keywords: digitization, higher education outputs, quality, university.